



PROVISIONAL
A/39/PV.64
23 November 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	: الرئيس
(بنغلاديش)	السيد وصي الدين (نائب الرئيس)	: ثم
(زامبيا)	السيد لوساكا	: ثم

— مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا [٣٧]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٤٥

البند ٣٧ من جدول الأعمال

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقترح ، اذا لم يكن هناك أى اعتراض ،
اقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند ظهر اليوم .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ومن ثم أرجو من الممثلين الراغبين
في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسمائهم على قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن .
السيد هوانغ بهش سون (فبيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : شهدت
منطقة جنوب شرقي آسيا على مدى الأعوام الأربعين الماضية حروبا متعاقبة لم يسبق لها
وشراستها مثيل ، فحجم ما استخدم من قنابل ومتفجرات في الهند الصينية وحدها أكبر
بخمس مرات مما استخدم أبان الحرب العالمية الثانية .

عندما انتهت حرب الهند الصينية الثانية ، أعتقد الجميع أن السلم والاستقرار كانا قد عادا حقا الى تلك المنطقة . الا أن تهديدا للسلم والاستقرار في الهند الصينية وبقية جنوب شرقي آسيا ظهر ثانية . فعندما أرغم المعتدون الغربيون على الانسحاب من الهند الصينية ، عقد التوسعيون الطامحون الى الهيمنة في الشمال العزم على اخضاع الهند الصينية تحقيقا لمطامحهم . وكان تصورهم أن بلدان الهند الصينية خرجت منهكة للغاية من ثلاثين عاما من الحروب المتعاقبة ، وانها لن تقدر على التصدي لهم بالرغم من أنهم أضعف بكثير من الدول الغربية الامبريالية . وفوق ذلك اعتبروا أن لديهم بعض المميزات التي لا تتمتع بها الدول الغربية البعيدة عن المنطقة . ومن ثم ، لم يدخروا وسعا في محاولاتهم العديدة لـ اخضاع فيمت نام والهند الصينية بأكملها حتى ينفتح الطريق أمام اتجاههم التوسعي صوب جنوب شرقي آسيا ، وبذلك يحققون طموحهم الى " استعادة جنوب شرقي آسيا بأى ثمن " باعتبار أن " جنوب شرقي آسيا منطقة غنية جدا بما فيها من ثروة معدنية ، وهي بكل تأكيد تستحق الغزو " واعتقادا منهم أنه " متى اخضعت تلك المنطقة ، ستطرد الريح الآتية من الشرق الريح الآتية من الغرب " .

ومن المناورات الخبيثة التي يلجأ اليها أولئك التوسعيون ودعاة الهيمنة اثاره كل بلد أو مجموعة من البلدان ضد كل بلد آخر أو مجموعة أخرى من البلدان بهدف خلق الفوضى الشاملة التي تمكنهم من فرض سيطرتهم بغير عائق ، وهم يأملون ، عن طريق ذلك ، ونتيجة لـ اضعاف بلدان الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا ، أن تصبح قوتهم في المستقبل القريب أكبر بمقدار أربع مرات ، ومن ثم يصبح اخضاع منطقة جنوب شرقي آسيا بأكملها ممكنا .

خلال الأعوام الاربعين الماضية ، تعرضت بلدان الهند الصينية للعدوان والسيطرة الاستعمارية والامبريالية والتوسعية ، التي اعتقدت أنه متى تسنى اخضاع بلدان الهند الصينية سيصبح من السهل السيطرة على المنطقة بأكملها . ولهذا السبب تعرضت بلدان الهند الصينية لأكثر الحروب العدوانية دموية ولأشد المخططات والمناورات غدرا .

بيد أن قوى السلم والاستقلال في جنوب شرقي آسيا التي قوتها تزداد باستمرار في الوقت الحاضر ، أصبحت قادرة على انزال الهزيمة بتلك المخططات والمناورات . فقد

أصبحت بلدان المنطقة اليوم أكثر وعياً بالتهديد الخارجي، كما أنها باتت مدركة للحاجة إلى تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين في مواجهة ذلك التهديد . والعبرة المستفادة من التاريخ ، وهي عبرة كلفت بلدان جنوب شرقي آسيا غالبا ، تبين أنه ينبغي لتلك البلدان أن تعارض أى انقسام في المنطقة وتتصدى لجميع المحاولات التي تبذلها بلدان من خارج المنطقة عملا على إثارة المواجهة بين مختلف المجموعات من البلدان ، وأن عليها أن تعزز التفاهم والتعاون فيما بينها من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها — وصون استقلال كل بلد وسيادته .

ونظرا لأن بلدان جنوب شرقي آسيا حرمت من السلم والاستقرار لفترة طويلة، أكثر من أى جزء في العالم ، فإنها في أشد حاجة إلى السلم والاستقرار . وتتطلع بلدان الهند الصينية على وجه الخصوص ، وهي ضحايا أكثر الحروب العدوانية دموية ، إلى السلم والاستقرار حتى يتسنى لها أن تضمد جراح الحرب وتقوم بعملية إعادة البناء الوطني .

بعد عام ١٩٧٥ مدت فييت نام يد الصداقة للدول الأخرى في المنطقة من أجل إقامة علاقات حسن الجوار والاسهام في إقامة السلم والاستقرار والتعاون بصورة عاجلة في جنوب شرقي آسيا بأكملها . ولبعض الوقت ظلت العلاقات بين بلدان المنطقة تحقق تقدما مشجعاً . وبعد ذلك ، وبالرغم من الجهود التي بذلتها بعض القوى من خارج المنطقة بهدف إثارة العداء بين مجموعتي بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ثابرت فييت نام على موقفها الودي وتجنبت الوقوع في الشرك المعد لها .

واليوم ، تحسنت الحالة في فييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى . وقضي على الوهم الذي جعل البعض يصدّق أنها يمكن أن تنهار . فالعكس هو الذي حدث ، إذ أصبحت فييت نام أشد قوة مما كانت في أى وقت مضى . ويصدق هذا أيضا عن بلدان الهند الصينية الثلاثة التي يتزايد تضامنها المتبادل من يوم لآخر .

وقد كان أكبر تغيير وقع في شبه جزيرة الهند الصينية خلاص كمبوتشيا من أهوال عملية الإبادة . ويبدل ٦ مليون كمبوتشي الآن جهودا غير عادية لتعويض اختفاء ٣ ملايين من مواطنيهم وتعويض الخسائر المادية والروحية والثقافية الضخمة التي منيت بهم —

كمبوتشيا في ظل نظام بول بوت . وحاليا عادت الحياة الى سيرها الطبيعي في المدن وفي الريف وهي آخذة في التحسن بصورة تدريجية . ويكرس شعب كمبوتشيا نفسه، وقد بات السيد الحقيقي لمصيره ، كلية لاعادة بناء وطنه القومي . ويتعزز أمن كمبوتشيا ودفاعها الوطني يوما بعد يوم . وتقوم القوات المسلحة الشعبية الكمبوتشية بمهامها بصورة اكثر فعالية مع مرور الايام ، ومن ثم تتيح امكانية تحقيق انسحاب جزئي سنوي لقوات المتطوعين الفيتنامية .

ومع استمرار هذا الاتجاه وفي ظل عدم وجود تسوية سياسية ، ينسحب معظم المتطوعين الفيتناميين في غضون بضع سنوات وبهذا تحل المشكلة الكمبوتشية من تلقاء نفسها . ومن الطبيعي انه اذا ما وجد حل سياسي ملائم ، فان ذلك سيساعد على التعجيل بتسوية جميع الخلافات ويسهم في اعادة الاستقرار الى المنطقة بسرعة .

ان السلم والاستقرار ضرورة مباشرة بالنسبة لبلدان جنوب شرقي آسيا ، ولا سيما بلدان الهند الصينية ، لأنهما يشكلان الشروط الضرورية لاعادة البناء الوطني . وسوف يحتل هذان العاملان على المدى البعيد أهمية أكثر لأن الشعوب في جنوب شرقي آسيا لا تستطيع ، بدون السلم والاستقرار أو الاقتصاد السليم ، بناء بلادها وبالتالي ستصبح في وضع أصعب لا يتيح لها مواجهة القوى العدوانية من خارج المنطقة ، التي ستصبح حينئذ أكثر قوة مما هي في الوقت الحاضر . ولهذا فان منطقة جنوب شرقي آسيا تحتاج ، أكثر من أي منطقة أخرى ، ومن أي وقت مضى ، الى السلم والاستقرار . وقد ناضلت فييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى بلا هوادة من أجل السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . والسلم لا يتجزأ . والتوتر والمجابهة يجلبان خطر امتداد تصاعد التوتر والمجابهة في جنوب شرقي آسيا . وعلى العكس من ذلك ستؤدي استعادة السلم والاستقرار الى الاسهام في تحسن المناخ الدولي وكذلك السلم والأمن الدوليين .

وترى فييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى ، انطلاقاً من وعيها الكامل بالخطر الذي يتهدد استقلالها وسيادتها على المدى القريب والمدى البعيد والخطر الذي يتهدد السلم والأمن في المنطقة ككل ، انه من الضروري السير قدماً في طريق التفاوض السلمي لتسوية الخلافات الاقليمية . واذا ما جلست البلدان في جنوب شرقي آسيا سوياً مع بعضها لكي تبحث المشاكل الاقليمية على أساس من المساواة والاحترام المتبادل لمصالح بعضها البعض ، فان تلك المشاكل ستسوى الواحدة تلو الأخرى . والجميع متفقون على أن الحوار هو الذي يهيئ أفضل حل لتلك المشاكل ، بينما تظل

المجابهة ، كما هو واضح ، الفخ الذي تنصبه القوى الخارجية لضعاف البلدان في منطقة جنوب شرقي آسيا .

وتلاحظ بلدان الهند الصينية بارتياح أن تنامي الاتجاه الى الحوار في المنطقة يلقي ترحيبا وتشجيعا من جانب كثير من البلدان ذات النوايا الطيبة في العالم ، ومن أمين عام الأمم المتحدة شخصا .

وقد اعتمدت حركة بلدان عدم الانحياز نهجا بناء تجاه مشاكل جنوب شرقي آسيا . ويوفر مشروع القرار الذي تقدمت به الحركة أساسا سليما للتوصل الى تسوية سلمية . ولن يؤدي تناول مسألة كمبوتشيا بمفردها دون حل مشاكل جنوب شرقي آسيا الى تسوية دائمة . ولا تعارض بلدان الهند الصينية تسوية الجانب الدولي من المسألة الكمبوتشية . وهناك ثلاثة جوانب للاتفاق والاختلاف بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي : توافق المجموعتان على انسحاب القوات الفيتنامية دون أن يؤدي انسحابها الى عودة عصاة بول بوت ، وتختلفان حول طريقة القضاء على بول بوت وبطانته . وتتفق المجموعتان حول احترام حق تقرير المصير للشعب الكمبوتشي ، وتختلفان حول طريقة ممارسة ذلك الحق . وتتفق المجموعتان على الحاجة لاجاد ضمانات ورقابة دولية تخضع شروطها لمزيد من المناقشات .

وحتى يمكن التعجيل بعملية الحوار بين مجموعتي البلدان أوفد كل من الجانبين ممثلين عنه وهما : اندونيسيا عن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وفييت نام عن بلدان الهند الصينية . وترى فييت نام أن الجانبين ينبغي أن يلتقيا ويتبادلا وجهات النظر لكي يعززا التفاهم المشترك بينهما ، ويؤكدوا جوانب الاتفاق بينهما ، ويستبعدا جوانب الخلاف بالتدرج عملا على حل جميع المشاكل على أساس من الاتفاق المتبادل . وفييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى على استعداد للدخول في مفاوضات مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على أساس الروح الآتية : أولا ، ينبغي أن ينشأ بين البلدان موقف يبنني على احترام كل بلد منها لاستقلال

الآخر وسيادته وسلامته الإقليمية ، وعلى عدم الاعتداء والمساواة والمصالح المتبادلة والتعايش السلمي والارادة اللازمة لتحقيق السلم في جنوب شرقي آسيا والاستقرار والصداقة والتعاون . ثانيا ، ينبغي تسوية النزاعات والخلافات في العلاقات بين بلدان المجموعتين وبينهما وبين البلدان الأخرى في المنطقة بالوسائل السلمية ، عن طريق المفاوضات ، على أن يؤخذ في الاعتبار أن مشكلات جنوب شرقي آسيا ينبغي أن تحلها بلدان جنوب شرقي آسيا على أساس من مبادئ المساواة والصداقة والاحترام المتبادل والاتفاق المشترك وعدم فرض أحد الجانبين لارادته على الجانب الآخر واحترام المصالح المشروعة لكل طرف والامتناع عن التدخل الخارجي أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . ثالثا ، ينبغي أن تحترم الدول من خارج المنطقة استقلال وسيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية ، وأن تكف عن ممارسة أى شكل من أشكال الضغط والتهديد من الخارج وهي الضغوط والتهديدات التي تتسبب في التوتر والمواجهة بين بلدان المنطقة . والّا تسمح بلدان المنطقة لأى بلد بأن يستخدم أراضيها كقاعدة للعدوان على البلدان الأخرى أو التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤونها الداخلية .

وتشعر فييت نام بالامتنان للاهتمام الذي أبداه كثير من البلدان باستتباب السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا ، وهو اهتمام من شأنه أن يحفز بقوة الاتجاه البادى الى الحوار بين مجموعتي البلدان للقيام بجهود محددة تؤدى الى نتائج مشجعة .

ونحن نرى أن تناول الحقائق مباشرة والتخلي عن الدوافع الأنانية سوف يتيح التوصل الى حلول معقولة . وخلال الاعوام الأربعين الماضية أمكن التوصل الى تسوية النزاعات في الهند الصينية ثلاث مرات عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية . ويمكن التوصل في هذه المرة ايضا الى التسوية بطرق معادلة شريطة أن تتوافر النوايا الطيبة لدى كلا الجانبين .

السيد راتز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الجمعية العامة ، اذ تتناول مرة أخرى مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، تتاح لها فرصة كبيرة للاسهام في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما . وعلينا أن نلاحظ في هذا الصدد بعميق الأسف أن الحالة مازالت متوترة في جنوب شرقي آسيا . وبالرغم من الجهود الدؤوبة المستمرة التي تبذلها فييت نام وكمبوتشيا ولاو ، لم يتسن للمجتمع الدولي أن يشهد التحسن المرجو الذي طال انتظاره في الحالة بذلك الاقليم من العالم .

تنهج حكومة هنغاريا تجاه اقرار السلم في جنوب شرقي آسيا نهجا ذا ثلاثة أوجه :

أولا ، وانطلاقا من موقف مبدئي ، ندعو في هذا السياق أن تسوى المنازعات بين الدول أو بين مجموعات الدول بالوسائل السلمية دون غيرها ، وعن طريق التفاوض . فلا يوجد ، ولن يوجد ، أي بديل للتعايش السلمي بين الدول في أي جزء من عالمنا المعاصر .

ثانيا ، ان مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وما يترتب عليها من آثار بعيدة المدى ، لها تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين . ويقوم تاريخ العقود الأربعة الماضية دليلا قاطعا على ذلك .

ثالثا ، لا يمكن أن تغيب عن أذهاننا التطورات التاريخية التي شكلت الواقع الراهن للمنطقة ، وعواقبها ، والعبر المستفادة منها .

وقد ذكرنا هنا بطريقة مناسبة بأن شعوب المنطقة ظلت ضحية للعدوان من الخارج على مدى عقود كثيرة ، وانها صمدت بنجاح للتدخلات الأجنبية ونالت استقلالها بتضحيات باهظة . وهكذا علمنا التاريخ مرة أخرى أن السيطرة العسكرية لا تخدم تطلعات الشعوب الى تقرير المصير والاستقلال والوحدة الوطنية . ولقد عبرنا عن تأييدنا الذي لا لبس فيه لشعوب المنطقة وعن تعاطفنا معها في كفاحها من أجل السيادة والتقدم الاجتماعي . ونحن مصممون على مواصلة ذلك .

ان أى تقييم واقعي للحالة في جنوب شرقي آسيا لا يسمح لنا ان نتجاهل الحقيقة وهي أن نضال الشعوب في الاقليم قد أسفر ، خلال العقود الأربعة الماضية ، عن ظهور مجموعتين من الدول هما دول الهند الصينية ، وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وأن للمجموعتين نظامين سياسيين واجتماعيين واقتصاديين مختلفين . ومع ذلك ، تتشارك المجموعتان المذكورتان في ذات التراث من التاريخ والثقافة . كما أن القرب الجغرافي وتماثل الظروف تتحديانهما لايجاد أرضية مشتركة لتسوية المسائل المعلقة . وفي هذا السياق ، نؤيد تأييدا قلبيا الرأي القائل بأن الطريق الوحيد المجدى المتاح لهما هو الشروع في الحوار ، وأن تقدما بطريقة مشتركة مقترحات للشروع في التفاوض على أساس من المساواة والاحترام المتبادل لمصالح كل منهما ، بمنجاة من التدخل الأجنبي .

وقد تكررت الدعوة لانتهاج هذا النهج في البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة المنعقد ، الذى عقد مؤخرا في نيويورك ، وجاء فيه ما يلي :

" وحثوا جميع الدول في المنطقة على الدخول في حوار يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها واقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة فضلا عن القضاء على تورط القوى الخارجية في تهديداتها بالتدخل " . (A/39/560 ، الفقرة

(٧٢)

وقد أكد وفد هنغاريا دائما أن المحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية مطلب جوهري لا غنى عنه . وأنه بالوسع احترام المصالح المشروعة لكل دولة داخل دلك الاطار ، على قدم المساواة .

ولقد آلت جمهورية هنغاريا الشعبية على نفسها ان تسهم ، في حدود امكاناتها ، في الجهود الرامية للتوصل الى حالة من الاستقرار الدائم في جنوب شرقي آسيا . وهذه السياسة ، بالاضافة الى ما تحققه من تعزيز علاقاتنا الثنائية ، تتعزز

نتيجة الزيارة الرسمية الحالية التي يقوم بها السيد بال لوزوفسكي ، رئيس الدولة في هنغاريا ، الى المنطقة ، وعلى وجه التحديد لاندونيسيا ، وفييت نام ، ولاو ، وكمبوتشيا .

ونحن نؤمن ايما ناسخا أن أية محاولة لاختزال المسألة الشاملة للسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا الى " الحالة في كمبوتشيا " ، التي اختلفت بشكل مصطنع ، لا يخدم إلا مصالح أولئك الذين لا رغبة لديهم في تخفيف حدة التوتر بالمنطقة . وسيظل من الحقائق التاريخية التي لا تنكر أن إعادة نظام بول بوت ، المدان بجريمة إبادة الجنس ، الى جمهورية كمبوتشيا الشعبية أمر لا يمكن تصوره . والمحاولات المقنعة لبلوغ ذلك الهدف الضال لن يكتب لها إلا الفشل ، ولن تؤدي إلا الى تفاقم التوترات .

ولقد اشارت حكومات جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، في معرض سعيها لانتهاج سياسات محبة للسلم وغير منحازة ، مارا وبوضوح تام ، الى استعدادها لمد يد الصداقة الى دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل اجراء حوار حقيقي يرمي الى إعادة السلم والأمن الى جنوب شرقي آسيا . وقد اتضح هذا النهج مرة أخرى في البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية لاو وكمبوتشيا وفييت نام في مؤتمريهما الثامن والتاسع المنعقدين عام ١٩٨٤ . وتنبثق تلك المبادرات من السعي المخلص لاقامة علاقات ود وحسن جوار بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

ونحن مقتنعون أكثر من أي وقت مضى أن تسوية المشاكل بين هاتين المجموعتين من الدول لن تتأتى إلا من خلال التفاوض على أساس المساواة واحترام المصالح المشروعة للطرفين . وفي هذا المجال ، نرحب بذلك ونؤيد الدعوة لعقد مؤتمر دولي لبلدان جنوب شرقي آسيا يرمي الى تسوية مسائل السلم والاستقرار في الاقليم .

ونحن نسجل بارتياح الاقتراح الفيتنامي الذي يبشر بالخير بالنسبة لتطبيع العلاقات بين الصين وفيت نام ، ولا يفوتنا أن نؤكد ان فييت نام اعادت تأكيدها مرارا وتكرارا بأنها مستعدة لتسوية جميع المشاكل المعلقة بينها وبين الولايات المتحدة . وتستحق هذه المبادرات اهتماما بالغاً ، لكونها تفتح الباب أمام نظام بناء للعلاقات ، وأنها مظهر آخر من مظاهر التعايش السلمي .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي ان يعرب عن تأييده الكامل لاقتراح جمهورية منغوليا الشعبية عقد مؤتمر للبلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادى بغية ابرام اتفاقية تلتزم اطرافها بعدم استخدام القوة وعدم الاعتداء ، الأمر الذى يشكل اسهاما ايجابيا وحقيقيا آخر صوب تسوية مشاكل جنوب شرقي آسيا ايضا .

مازال وفد هنغاريا يعتقد ان دور الامم المتحدة يكمن في المساعدة على تهيئة الظروف التي تتيح لبلدان المنطقة الدخول في حوار تتفاوض خلاله على تسوية مشاكلها بمنجاة من اى تدخل أجنبي . كما يمكن لمناقشتنا ان تعطي قوة دفع للجهود المبذولة لمواجهة هذه المشكلة المعقدة بغية حسم قضية السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وهو ما تتطلب اليه شعوب المنطقة والمجتمع الدولي على السواء بشغف كبير . وهذه هي الروح ، التي طرح بها وفد بلادي آراءه بشأن بند جدول الاعمال المطروح علينا .

السيد باولاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازالت الحالة

في جنوب شرقي آسيا بعيدة كل البعد عن السلم والاستقرار الحقيقيين . وهذا هو السبب في ان ادراج البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " على جدول اعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، أمر يستحق الثناء . فهو يتيح لهذا المحفل الموقر الفرصة لتكريس بعض الوقت لمناقشة الحالة في تلك المنطقة من العالم ، التي لم تؤد التضحيات البشرية الهائلة فيها ، طوال سنوات عديدة الى تحقيق السلم للشعوب التي تعيش هناك ، والتي كافحت طوال تلك السنوات ضد العدوان وفي سبيل استقلالها وتميئتها السلمية . كما تتيح مناقشة هذا البند فرصة طيبة لجميع الدول الاعضاء المعنية بتعزيز السلم والامن في تلك المنطقة لتقديم اسهامها الايجابي عملا على تحقيق ذلك .

خلال المناقشات السابقة التي جرت بشأن هذا البند من بنود جدول الاعمال ، واثناء دورة الجمعية العامة الحالية ، وقدم الكثير من المعلومات التي تتعلق بالخلفية

التاريخية لأسباب وطبيعة المشاكل الحالية في تلك المنطقة . كما طرحت الحقائق المتعلقة بكفاح أم الهند الصينية ، الذي يعود الى ٢٠٠٠ عام ضد التدخل والعدوان والسيطرة الاجنبية . وهذه المنطقة هي الجزء الوحيد من العالم الذي لم يتمتع باى سلم على الاطلاق خلال السنوات الاربعين الماضية . وقد تسببت الحروب المتعاقبة في دمارها وهلاك السواد الاعظم من سكانها وتخريب الممتلكات فيها وانحافة اعباء جديدة الى مشاكلها المعقدة والصعبة اصلا .

واليوم ، ونحن نتذكر كل تلك التجارب التاريخية ، دعونا نتطلع الى المستقبل ونمد يد العون الى المبادرات الجديدة التي ترمي الى تحقيق السلم والاستقرار ، والتي بدأت هناك .

وتعرب بولندا ، التي تدرك جيدا ، من خلال تجاربها المأساوية ، المعنى الحقيقي للحرب ، عن تعاطفها البالغ وتفهمها العميق مع شعوب فييت نام ولاو وكمبوتشيا . لقد اشتركت بلادى بنشاط ، لاكثر من عشرين عاما ، في الجهود الدولية الرامية الى اقرار السلم في تلك المنطقة . وكعضو في لجان الرقابة في منطقة الهند الصينية والتي انشئت اثر مؤتمر جنيف الذي عقد في عام ١٩٥٤ ومؤتمر باريس الذي عقد في عام ١٩٧٣ ، سمعت بلادى الى الاسهام في عطية اقرار السلم في منطقة الهند الصينية التي مزقت الحروب شعوبها .

بعد الهزيمة التاريخية التي منيت بها القوات الامريكية في فييت نام في عام ١٩٧٥ ، بدا كما لو كان السلم قد حل اخيرا في تلك المنطقة . لكن الحقيقة كانت غير ذلك ، فقد اجبرت شعوب المنطقة على الدفاع عن نفسها ضد مخطط اجنبي اخر يرمي الى اخضاعها .

وبالرغم من ذلك ، ظهرت في السنوات الخمس الماضية بوادر امل وفرص جديدة ينبغي تشجيعها والابقاء عليها . وقد ورد التاكيد على هذا التطور الموافي الذي طرأ على الحالة في المنطقة ، في بيان المؤتمر التاسع لوزراء خارجية لاو وكمبوتشيا وفييت نام الذي عقد في فينتيان في ٢ تموز/ يولييه ١٩٨٤ والوارد في الوثيقة (A/39/337) .

لقد أدت الظروف التاريخية الى ظهور مجموعتين من الدول في جنوب شرقي آسيا ، مجموعة دول الهند الصينية ، ومجموعة دول رابطة امم جنوب شرقي اسيا . وبالرغم من اختلاف البلدان المنتمية لهاتين المجموعتين في انظمتها الاجتماعية والسياسية ، فانها تشترك في نفس المصير والرغبة في السلم والاستقلال .

ونحن نؤمن ايمانا راسخا انه بالرغم من كل الصعوبات السياسية وغيرها ، فضلا عن الخلافات القائمة ، تشترك شعوب المنطقة في الرغبة في تخفيف حدة التوتر ، وتعزيز الاتصالات المتبادلة ، ويجاد الوسائل التي تؤدي الى استتباب السلم والاستقرار الدائمين في بلدانها . فهي جميعا تنتمي ايضا الى العالم النامي الذي يتوق الى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتسارع . وغني عن القول ، ينبغي للمجتمع الدولي ولا سيما الامم المتحدة ان تدعم الاتجاه صوب التفاوض وتحسين العلاقات بين هاتين المجموعتين من بلدان جنوب شرقي آسيا .

ويتوافر هناك بالفعل أساس طيب لاجراء حوار مثمر بينهما . كما أن هناك رغبة عامة في حل المسائل المتعلقة بالسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا من خلال التفاوض بين الحكومات المعنية دون اى تدخل اجنبي ، وهو ما يمكن تحقيقه فعلا . لقد اظهرت فييت نام ولاو وكمبوتشيا منذ وقت استعدادها لاجراء مثل هذه المحادثات ، وتقدمت باقتراح هام لانشاء منطقة سلم واستقرار وتعاون في جنوب شرقي آسيا . ويجب ان يحظى هذا الاقتراح بالاهتمام الذي يستحقه . وقد اكدت هذه البلدان على هذا الاقتراح وغيره من الاقتراحات في مؤتمر فينتيان الذي عقد في شهر تموز / يولييه وسبقت الاشارة اليه . وقد تجلى موقف فييت نام ولاو وكمبوتشيا في البيان الختامي لذلك المؤتمر ، فيما يلي :

" (أ) تعتبر بلدان الهند الصينية الثلاث ان السعي الى تحقيق سلم واستقرار دائمين في جنوب شرقي آسيا يمثل عملية طويلة تحتاج الى تفاهم وتعاون من جميع الاطراف المعنية . ولبدء هذه العملية فانه ينبغي الشروع ، على

الفور ، في اجراء حوار بين رابطة أم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية
الثلث بغية مناقشة المشكلات الملحة التي تهم كلا الطرفين ؛

" (ب) تعتقد بلدان الهند الصينية الثلاث ان اقتراح رابطة ام جنوب
شرقي اسيا المقدم في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ واقتراح بلدان الهند الصينية
الثلث الذي عرض في البلاغ الذي صدر عن المؤتمر الثامن لوزراء الخارجية فسي
٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، فضلا عن جميع المقترحات الاخرى المقدمة من
الجانبين ، ينبغي ان تكون جميعها أساسا للمناقشة على قدم المساواة وبسروح
الاحترام المتبادل ؛

" (ج) واستجابة لموافقة رابطة ام جنوب شرقي آسيا على استمرار الحوار
الذي تجريه اندونيسيا مع فييت نام بشأن مسألة السلم والاستقرار في جنوب شرقي
اسيا فان بلدان الهند الصينية الثلاث ترحب باستمرار فييت نام في اجراء حوار مع
اندونيسيا ومع البلدان الاخرى في رابطة ام جنوب شرقي اسيا بشأن المسائل
التي تهم مجموعتي البلدان بشكل متبادل " . (A/39/337 ، الفقرة ٣)

" ويعتبر المؤتمران اجراء حوار بين رابطة امم جنوب شرقي اسيا وبلدان الهند الصينية سيكون بداية هامة لتخفيف التوتر وللتقدم نحو تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . ويهيب المؤتمر ببلدان العالم التي تبدي اهتماما بتحقيق السلم في جنوب شرقي اسيا ان تقدم المساعدة من اجل تعزيز هذا الحوار وان تسهم في قضية السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة . (A/39/337 ، فقرة ٣) وهذه - كما هو واضح - مجموعة من المقترحات البناءة للغاية ، وتستحق - في رأى وفد بولندا - التأييد التام .

ان الحاجة الملحة الى اجراء حوار مجد في جنوب شرقي اسيا ، أمر مسلم به بصفة عامة ، لكن التقدم المحرز صوب اجرائه لا يزال غير كاف . ومن رأينا انه يتعين على الجانبين - بلدان الهند الصينية ومجموعة بلدان رابطة امم جنوب شرقي اسيا ان يبدأ في التفاوض بغير ابطاء . ويجب ان يجتمعا ويتحدثا على قدم المساواة وباحترام المتبادل لمواقف ومصالح كل منهما .

كما يبدو ان هناك ايضا احساسا عاما بوجود أساس كاف للمفاوضات . فقد قبل الطرفان القرارات الخاصة بجنوب شرقي اسيا ، والتي اعتمدت في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد بنيودلهي في آذار/مارس من العام الماضي . وقد طرح كلا الطرفين مقترحاته الخاصة وهي مقترحات مجموعة الاسيان الصادرة في ٢١ ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٣ ومقترحات بلدان الهند الصينية الواردة في البيان الصادر في عام ١٩٨٤ ، وهو البيان الذي اقتبست منه توا .

والذي يبدو ان المجموعتين تقاربتا من العام الماضي الى حد ما ، لانهما اختارتا اندونيسيا ، من مجموعة الاسيان ، وفييت نام ، من مجموعة الهند الصينية ، لتمثيلهما في اجراء الحوار . وحتى يتسنى اجراء ذلك الحوار ، ينبغي التسليم - اولا وقبل كل شيء - بالحقائق القائمة في المنطقة . ويجب الا يستخدم ما يدعى " بالحالة في كموتشيا " كذريعة لزيادة التوتر ، ووضع عراقيل في طريق السلم والحوار .

وكما أكد على ذلك مرة أخرى في هذه المناقشة ، ممثل فييت نام السفير هوانغ بيتش
سوان :

" ولن يؤدي تناول مسألة كمبوتشيا بعفوها دون حل مشاكل جنوب شرق
آسيا الى تسوية دائمة . [اعلاه ، ص ١٢]

ويحدو وفد بولندا الامل ان تتمخض المقترحات التي قدمتها بلدان الهند الصينية
- وهي مقترحات قائمة على اساس المساواة والاحترام المتبادل - عن نتائج طيبة ليس فقط
للسلم والاستقرار في تلك المنطقة ، بل وفي تخفيف حدة التوتر في العالم اجمع .

السيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في معرض السعي لاعادة التطورات الدولية الى القنوات الطبيعية التي يمكن
التنبؤ بها ، تصبح كل المبادرات التي من شأنها ان تؤدي الى القضاء على التوتر وتعزيز
التفاهم المتبادل ذات اهمية متزايدة . وفي هذا الاطار ، يجب ان تولي اهمية قصوى لتأمين
السلم على الصعيد الاقليمي ، لانه ، في نهاية المطاف ، لن يكون هناك استقرار لصرح
الأمن الدولي الا اذا كان الامن مستتباً في جميع ارجاء العالم . وهذا ينطبق تماما على
جنوب شرقي اسيا ، وهي منطقة لم تشهد - كما هو معروف تماما - اى سلم او استقرار طوال
العقود الاربعة الماضية .

فما هو الشرط الاساسي المسبق لتصبح الحالة طبيعية من جديد في جنوب
شرقي اسيا ؟ يكمن ذلك الشرط - اولا وقبل كل شيء - في التسليم بالحقائق ، وأخذ
المصالح السيادية المشروعة لجميع دول وشعوب المنطقة في الاعتبار . واحدى تلك الحقائق
التي لا تدخض وجود جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وكون ان هذه الدولة قد ظلت محرومة
بصورة غير مشروعة من اخذ مكانها في الامم المتحدة لا يمكن ان يغير من تلك الحقيقة بحال
من الاحوال . فالمشاكل الموجودة في المنطقة لا يمكن ان تحل الا بالاشتراك مع جمهورية
كمبوتشيا الشعبية لا بالرغم منها .

ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية - بقيادة حكومتها المنتخبة انتخابيا ديمقراطيا - ما برحت تحرز نتائج ملموسة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويشهد التقدم الكبير الذي احرز في مجال توفير الغذاء وبناء الانظمة الصحية والتعليمية على اوجه النجاح الباهرة التي تحققت في عملية الانبعاث الوطني والاجتماعي الصعبة وتقدم بلدان عديدة تأييدها الكبير لذلك التطور . ومن تلك البلدان الجمهورية الديمقراطية الالمانية التي تربطها بكمبوتشيا علاقات اخوية بموجب معاهدة الصداقة والتعاون لعام ١٩٨٠ . ومنذ عام ١٩٧٩ ، ظل شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية يقدم لكمبوتشيا التضامن ، والدعم الذي وصل الى اكثر من ١٠٤ مليون مارك الماني جمع معظمها من تبرعات الشعب . وتتضمن الرسالة الموجهة الى الممثل الشخصي للامين العام لبرامج تنسيق المساعدة الانسانية لكمبوتشيا مزيدا من المعلومات المفصلة عن هذا الامر .

ويتسق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المتنامي لجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية وسياساتها النشطة القائمة على السعي صوب السلم والتفاهم والرامية الى اقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع جميع دول جنوب شرقي آسيا . فجمهورية كمبوتشيا الشعبية تفتتح سياسة بناءة لتحسين المناخ السياسي وقد اعترفت ٣٢ دولة ومنظمتا تحرير بالدولة الفتية بمقتضى القانون الدولي .

ومن المحتوم الآن - ولصالح السلم والاستقرار - ان تتخلى جميع الاطراف في جنوب شرقي آسيا عن عدم الثقة والعداء الذي ليس له ما يبرره تجاه جمهورية كمبوتشيا الشعبية لابد ان تنحى الخلافات جانبا ، ولا بد من السير صوب تطبيع العلاقات ، لانه من الواضح ان التوتر الموجود في المنطقة ليس بسبب المسار السلمى للشعب الكمبوتشي او حتى نتيجة للاطاحة بنظام بول بوت القاتل المنبؤ . بل نتيجة للتدخل الامبريالي المستمر ، وخاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية .

ومن المعروف تماما ايضا ان الدولة الامبريالية الرئيسية تعتبر القارة الآسيوية منطقة لمصالحها الحيوية المزعومة . فسياستها من لبنان في الشرق الاوسط ، الى جزر ميكرونيزيا في المحيط الهادئ ، وفي جنوب شرقي وجنوب غربي آسيا ، وفي المياه المتاخمة ، ليست سوى تدخل كامل في الشؤون الداخلية لدول أخرى .

(السيد اوت، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

وفيما يخص منطقة جنوب شرقي آسيا ، أدت تلك السياسة طوال أكثر من ٤٠ عاما الى الحرب والتوترات والشقاق . كما ان قوى الامبريالية العدوانية ارتكبت من الجرائم مالا يعد ولا يحصى ، مهددة المصالح الوطنية للشعوب ابتغاءا لمصلحة احتكاراتها . ان الذين تسببوا في المعاناة والدمار في الهند الصينية بصورة لم يسبق لها مثيل ، بغاراتهم الجوية الوحشية بالنابالم والاسلحة الكيميائية ، والذين أثارت حربهم العدوانية القدرة في فييت نام استنكارا عالميا ، والذين تقع عليهم مسؤولية المعنة التي يعانيها عشرات الآلاف من لاجئي الهند الصينية ، يحاولون مرة أخرى الاضرار بالسلم والتفاهم ، مستخدمين الضغط الاقتصادي والتمييز السياسي واستعراض القوة السياسية كأدوات لسلوكهم العنصري بروح المغامرة .

ولا تورع تتجاهل واشنطن كل قواعد القانون الدولي ، متصورة أنها ، باستخدام " العمالة الغليظة " ستستطيع أن تلقن الشعوب مفهومها الخاص بها عن الحرية والديمقراطية في معرض هياجها ضد التقدم في أى مكان في العالم .

فشعب نيكاراغوا يتعرض هو وقادته الذين انتخبوا انتخبا ديمقراطيا حرا في هذه الأيام خاصة لتهديدات متزايدة ، ومحاولات ابتزاز وأعمال عدوانية . والواضح أن البنتاغون يريد أن ينتقل من وضع الحرب غير المعلنة والخفية ضد نيكاراغوا الى وضع التدخل العسكري المباشر . والسيناريو الذى وضعته وكالة المخابرات المركزية الامريكية لذلك معروف تمام المعرفة . فهو نفس السيناريو الذى استخدم منذ ٢٠ سنة مضت في عملية الاستفزاز التي جرت في منطقة خليج تونكين ليستخدم كذريعة للحرب القدرة التي شنت على شعب فييت نام . كما استخدم نفس النمط منذ عام في غزو غرينادا . وهذا هو رأى العام العالمي نفسه مواجهها اليوم بغريه جديدة عن تهديد يزعمون أنه من جانب نيكاراغوا .

وينبغي للساسة الذين ينتهجون سياسة البوارج اليوم أن يدركوا أن التطور في نيكاراغوا وفي كمبوتشيا وفي غيرها من البلدان تطورا رجعة فيه ، وان شعوب تلك البلدان ستبدل كل ما في وسعها للدفاع عن حريتها التي ظفرت بها بعد عناة طويلا .

ولذا تنضم الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى المطلب العالمي بوضع نهاية لكل أعمال العدوان والتدخل من جانب الابرهاليين ، فالدعوة للتضامن ضرورية اليوم أكثر من أى وقت مضى .

وكما يعرف الجميع ، لا يمكن وقف مسار التاريخ . وليكن ذلك درساً للذين يعارضون الواقع في منطقة جنوب شرقي آسيا .

يجب أن تنبع الظروف الطبيعية في جنوب شرقي آسيا ، في المقام الأول مما تقوم به دول تلك المنطقة . فالتوترات لا يمكن تخفيف حدتها الا في اطار الحوار المتبادل فيما بينها . ويفترض التعاون البناء ، سبقاً ، التسليم بالسواة بين الشركاء ، واحترام مصالحهم السيادية . وقد طرحت دول الهند الصينية على مدى السنوات الخمس الماضية مقترحات بناءة في هذا الاتجاه تنم عن الواقعية والشعور بالمسؤولية . وقد أعيد تأكيد العرض باجرا* مفاوضات مرة أخرى في المؤتمر التاسع لوزراء* خارجية لاو وكمبوتشيا وفييت نام الذى عقد في شهر تموز/يوليه من هذا العام .

وتلك الدول الثلاث ، التي قيّمت الحالة تقييماً واقعياً تأخذ منطلقها من حقيقة أن التوصل الى السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا عملية طويلة الأجل . وقد اقترحت الشروع في تلك العملية فوراً من خلال الحوار بين مجموعتي الدول . فبادرتها هذه تدعو الى العمل الفوري . وهي تبدأ من منطلق المواقف المشتركة لمجموعتي الدول حيال المسائل الاساسية والمواقف المتماثلة فيما يتعلق بالتفاصيل . ولا يمكن لمن يرغب حقيقة في السلم والتعاون أن يهمل هذه المقترحات . ولا ينبغي لمن يرغب حقيقة في التوصل الى اتفاق سلم في المنطقة أن ينضم الى صفوف جبهة الدعاية والعمل العسكرى ضد دول الهند الصينية .

هناك سبيل واحد لتعويض التفاهم المتبادل وتضييق الخلافات في الرأى هو النظر المشترك فيما يطرحه كل جانب من مشاكل . فالتفاوض على أساس السواة والاحترام المتبادل لا يتسنى الا اذا انبنى على مقترحات مجموعتي الدول على السواء . ويصدق

(السيد اوت، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

ذلك أيضا على المقترحات المقدمة من جمهورية لا والديمقراطية الشعبية بغية تخفيف حدة التوتر على الحدود بين لا ووتيلند .

تهد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الساعي التي تبذلها دول الهند الصينية للتوصل الى سلم دائم واستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا من خلال الحوار والتعاون فيما بين جميع بلدان المنطقة ، ورفض أي تدخل من الخارج ، وتركيز جهودها على حل المشاكل الملحة التي تواجهها . وفي مناسبة الزيارة الأخيرة لرئيس وزراء جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، شان سي ، للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، أعاد اريك هونيكر ، رئيس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، تأكيد التضامن الثابت لبلدنا مع بلدان الهند الصينية الشقيقة . وليس ثمة شك في أن الدلالات الملموسة على ما أبدته فييت نام وكمبوتشيا ولا و من نوايا حسنة كانسحاب جزء من المتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا أو الزيارات التي قام بها وزير خارجية فييت نام للبلدان الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، لها تأثير ايجابي على المناخ السياسي في جنوب شرقي آسيا .

وسيمثل الحوار ، لا المجابهة ، الوسيلة المعقولة الوحيدة لتحسين المناخ السياسي ، وذلك ما تلتزم به أيضا الامم المتحدة التزاما راسخا .

السيد تريمانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يؤمن الوفد السوفياتي انه ، في ظل ظروف الحالة الدولية المتردية الراهنة يعتبر من المهام ذات الطابع الهام والملح للغاية اتخاذ تدابير عملية للقضاء على بؤر التوتر الموجودة حاليا في العالم . ولهذا السبب بالذات ، نعيد تأييدا قلبيا نطلع هذه الدورة للجمعية العامة البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " .

فالحالة في ذلك الجزء من العالم لا تزال تثير قلق جميع الدول التي تهدد تعريض السلم والأمن في آسيا وجميع أرجاء المعمورة .

فما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة الداعية للانزهاج ؟ اننا نشهد في جنوب شرقي آسيا انتهاكات لاستغلال دول الهند الصينية ذات السيادة وسلامتها الإقليمية . صربي من أوجدوا هذه السياسة الى عرقلة التوصل الى تسوية المشاكل في العلاقات بين بلدان الهند الصينية والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وتعرض أعضاء تلك الرابطة على القيام بأعمال عدائية ضد فييت نام ولاوس وكمبوتشيا . ولا يفوتنا أن نرى أن التوتر المستمر في جنوب شرقي آسيا ناجم عن التدخل الذي لا يتوقف من جانب قوى الامبريالية والهيمنة . فهناك من يريدون استعادة المواقع التي خسروها نتيجة لانتصار شعبي فييت نام ولا وفي النضال من أجل الاستقلال الوطني والحرية . وهناك قوى تعمل أيضا وترغب في أن ترسي مرة أخرى سلطة اتباع بول بوت في كمبوتشيا .

هوجد في الوقت الحالي خطر خاص يتمثل في الخطط التي تري الى ربط بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بعربة الكتلة السياسية - العسكرية الامبريالية ، وتحويل منطقة جنوب شرقي آسيا الى جبهة اخرى من جبهات المواجهة السياسية - العسكرية مع الدول الاشتراكية وللأسف ، لا يسعنا الا أن نلاحظ أن بعض الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تبدى ، في الوقت الذي تعرب فيه عن رغبتها ، بالقول فقط ، في التوصل الى تسوية للمشاكل السياسية في المنطقة ، افتقارا الى الواقعية السياسية فتظل على تصورها بأنها ستتمكن من ارقام بلدان الهند الصينية على القول بتقديم تنازلات والخضوع لقرارات من جانب واحد* .

* تولي السرفاسة نائب الرئيس السيد ومي الدين (بنغلاديش) .

وتحاول تلك البلدان أن تجعل الأمر يبدو وكما لو كانت الاطاحة بنظام بول بوت الذي انتهج سياسة الابادة ضد شعبه ، ثم اقامة سلطان الشعب في كمبوتشيا وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية في البلاد هي السبب في تفاقم حدة الموقف في جنوب شرقي آسيا . وفي هذا الصدد ، تشوه دور المتطوعين الفيتناميين الذين قدموا لشعب كمبوتشيا المساعدة الأخوية للدفاع عن مكاسبه ضد الاعتداءات الخارجية . وهكذا تضطرب الجمعية العامة كل عام الى مناقشة الحالة في كمبوتشيا ، وهي مناقشة تستغل لمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد . وأسوأ مثال على ذلك لسوء الحظ ، ما تفعله تايلند التي لا تكتفي بتقديم المأوى للهاربين من غضب الشعب ، من أنصار بول بوت وغيرهم من الخيمر الرجعيين بل وتدعم دعما فعليا غاراتهم على أرض جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وفضلا عن ذلك ، بدا واضحا هذا العام أن تايلند قررت أن توسع جبهة أعمالها ضد بلدان الهند الصينية باحتلال جزء من أراضي جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وذلك أوجدت بؤرة جديدة من التوتر على الحدود بين تايلند ولاو . ولا يمكن أن نغض الطرف عن العواقب الوخيمة على قضية السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا التي تنطوي عليها المخططات لتوريث بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مواجهة مباشرة ونشطة مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية وتكشف صحف الولايات المتحدة من وقت لآخر عن أن الولايات المتحدة تقف وراء هذه المخططات . فعلى سبيل المثال نشرت كريستيان سيبانسن مونيتور في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر انه عملا على تنسيق المساعدة المقدمة لتحالف الضار بول بوت مع غيرهم من الخيمر الرجعيين ، انشئت لجنة رابعة خاصة تضم ممثلين لسنغافوره وتايلند وماليزيا والولايات المتحدة . وأشارت في نفس الوقت الى ان وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة ظلت تقوم منذ ١٩٨٢ بعمليات سرية ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية وتمول الدعاية الخارجية للتحالف وتساعد في توريد الأسلحة لعصابات السلب التابعة له وان ملايين الدولارات انفقت بالفعل على هذه الأنشطة .

وعلى ضوء هذه المعلومات وما يماثلها ، لا يسعنا الا أن نصل الى نتيجة هي أن

أهم شرط أساسي لتطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا هو وقف التدخل من قبل القوى الخارجية ، في شؤون المنطقة واحترام المتبادل لسيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وإيجاد علاقات حسن جوار وتعاون فيما بينها .

وقد أعرب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد غروميكو ، عن وجهة نظر الاتحاد السوفياتي في حفل استقبال اقيم تكريما لوزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية السيد نغوين كوثاتش بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر هذا العام فقال :

" نحن مقتنعون بأن الطريق الوحيد المعقول للتوصل الى تسوية في جنوب شرقي آسيا ، هو طريق الحوار البناء بين البلدان الواقعة هناك وفي السعي الى حلول سلمية مقبولة من الطرفين للمشاكل القائمة . والمحاولات التي تبذلها دول من خارج المنطقة لفرض سياسة بديلة تنبني على المجابهة والضغط العسكري والاقتصادية . وهذا النهج لن يسفر عن النتائج التي لا تزال بعض الشعوب ترجوها ، فهو نهج بعيد عن الواقع السياسي ويدل على قصر النظر ولا أمل فيه " .

وجب أن ندرك انه رغم المصاعب التي تسببها سياسات بعض البلدان ، ورغم الخلافات بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ، ظهر اتجاه يحسّر بالتدريج تأييدا متزايدا ويري الى توسيع نطاق التفاهم المتبادل والبحث عن وسائل وطرق لارساء سلم واستقرار دائمين تدريجيا في جنوب شرقي آسيا . ونحن نعتقد أن الظروف متوافرة لتحسين العلاقات بين مجموعتي البلدان بالمنطقة . ولا سبيل لحل مشاكل جنوب شرقي آسيا الا على أساس من المساواة واحترام المصالح المشروعة لكل مجموعة من مجموعتي البلدان ، وتخلي كل جانب عن محاولات فرض الارادة على الآخرين والقضاء على احتمال التدخل الخارجي .

ولا بد أنه من الواضح للممثلين غير المنحازين في هذه القاعة غير ان فييت نام ولا وكمبوتشيا بذلت باستمرار كل جهد مستطاع لاجل الحوار محل المجابهة حتى تتسنى عن طريقه تسوية المسائل الخلافية بالوسائل السياسية ، وذلك يعود جنوب شرقي آسيا

من جديد منطقة سلم وتعاون . فشعوب دول الهند الصينية التي عانت خلال أقسى الحروب
الدموية دفاعا عن حقها في الاستقلال في نضالها ضد المعتدين الاجانب ، تواقه أكثر من
غيرها الى العلاقات السلمية مع جيرانها وكل الدول الاخرى . وهذا التطلع يتضح في
السلوك اليومي لحكوماتها على الساحة الدولية بشكل عام وفي ساحة الامم المتحدة على وجه
الخصوص . وتوفر مقترحات بلدان الهند الصينية التي قدمت الى المؤتمر الثامن لوزراء
خارجية تلك البلدان في فينتيان بتاريخ ٢٩ كانون الثاني /يناير هذا العام امكانية التوصل
الى حل شامل وحل جزئي للمشاكل المتعلقة بالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .
وفي المؤتمر التالي الذي عقد أيضا في فينتيان بتاريخ ٢ تموز/يوليه هذا العام ، أكد وزراء
الخارجية رغبتهم وتصميمهم على بذل كل ما في وسعهم لتطبيع العلاقات مع جمهورية الصين
الشعبية على أساس من مبادئ التعايش السلمي معتقدين ان هذا سيكون عاملا هاما من
عوامل تأمين السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وأعربوا عن رغبتهم في اقامة علاقات
حسن الجوار مع تايلند وتحويل الحدود بين لاو وتايلند وبين كمبودشيا وتايلند الى حدود
سلم وصداقة .

ويتضح الدليل المقنع على حسن النية والاخلاص في رغبة بلدان الهند الصينية
في تسوية المشاكل العاجلة بالمنطقة عن طريق الحوار مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ،
من اعلانها أن مقترحات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المقدمة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣
وجادرات بلدان الهند الصينية الثلاثة المتضمنة في البيان الصادر عن المؤتمر الثامن لوزراء
الخارجية وكذلك كل المقترحات الاخرى المقدمة من الجانبين ينبغي أن تعتبر أساسا للتباحث
على قدم المساواة وفي ظل الاحترام المتبادل . ومن العوامل التي تهيب أرضية مشتركة
هامة لمواقف مجموعتي البلدان يمكن أن تدعم الحوار الناجح ، الحقيقة الماثلة في ان كل
مجموعة منهما أعربت عن موافقتها ، في وقت أو آخر على قرار المؤتمر السابع لرؤساء دول أو
حكومات بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالموقف في جنوب شرقي آسيا . وقد أكد على
هذا القرار في اجتماعات وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذي عقد في

نيهورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ كما أكد عليه ثانية هذا العام في تشرين الأول /
أكتوبر . ومن الواضح اننا ان اردنا تحقيق تطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا سنجد انه
لا بديل للحوار . وكما أكد وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في حفل الاستقبال الذي
أقيم تكريما لوزير خارجية اندونيسيا في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٤ :

" ان الأسلوب المعقول الوحيد لتسوية المشاكل القائمة في المنطقة هو
أسلوب التفاوض والحوار البناء بين الدول المتجاورة بحثا عن حلول واقعية تكون مقبولة
من الجانبين . وليست هناك مسائل معلقة بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة
أمم جنوب شرقي آسيا ، لا يمكن حلها حول مائدة المفاوضات مهما بدت صعبة لأول
وهلة " .

يلاحظ الوفد السوفياتي بارتياح أن فكرة تسوية مشاكل المنطقة عن طريق التفاوض بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أم جنوب شرق آسيا تكتسب اعترافا وتأييدا آخذين في الاتساع . وفي هذا الصدد ، يعتبر بيان اندونيسيا الذي قالت فيه أن بلدان أم رابطة جنوب شرق آسيا مستعدة للدخول في حوار مع فييت نام في أي وقت وعلى أي مستوى بيانا جديرا بالملاحظة . كما نلاحظ أيضا جهود استراليا ، التي تحاول تشجيع تطوّر الحوار بين بلدان جنوب شرق آسيا .

وتعطينا اتصالات فييت نام ، بالنيابة عن بلدان الهند الصينية الثلاثة ، مع اندونيسيا وغيرها من بلدان رابطة أم جنوب شرق آسيا ، والاجتماع بين وزير خارجية فييت نام ، نيفوين كوثاتش ، مع وزراء خارجية عدد من بلدان رابطة أم جنوب شرق آسيا في هذه الدورة للجمعية العامة ، أساسا للتفاوض بأن يتطور الحوار بين مجموعتي البلدان . ويعتقد وفد الاتحاد السوفياتي انه يجب توجيه جهود الام المتحدة وجميع الذين تعنيهم مصالح السلم والأمن الدوليين لا جراء حوار ناجح بين مجموعتي بلدان جنوب شرقي آسيا . ونحن نعتقد أنه ينبغي لمناقشة مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن تؤدي في النهاية الى تعزيز الحوار بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، وتطبيع العلاقات بينهما .

بيد أنه لا يمكننا أن نسمح في هذا الصدد بأن تستغل منظماتنا لفرض قرارات مسن طرف واحد ، لأن ذلك لن يؤدي الا الى مزيد من التعقيد للحالة في ذلك الجزء من العالم . أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فنحن على استعداد لان نشارك في جهود جميع الذين يرضون في اقامة علاقات قائمة على السلم والاستقرار وحسن الجوار الحقيقي في جنوب شرقي آسيا .

السيد كاسسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لعلكم
تذكرون أن أحداثا هامة وقعت في عام ١٩٧٥ في فييت نام ولا وكمبوتشيا ، غيرت الجغرافيا السياسية لجنوب شرقي آسيا . وقد بعثت تلك التغييرات التاريخية في صدور العديد من

بالمنطقة أملا في أن يكون عصر الصراعات المسلحة التي لم تتوقف منذ أمد طويل قد انتهى . وكانت استجابة دول المنطقة جيدة للظروف التي تغيرت من حولها . وبحلول عام ١٩٧٦ ، تمتعت دول جنوب شرقي آسيا ، لأول مرة في تاريخها الحديث ، بعلاقات دبلوماسية رسمية وتبادل تجارى وغير ذلك من اشكال التعامل فيما بينها . وكان بلدى من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومات الجديدة في لاو وكبوتشيا وفييت نام الموحدة و قامت علاقات معها . وفي عام ١٩٧٥ ، أتيحت الفرصة لام جنوب شرقي آسيا أن تنحي الخلافات جانبها وتنظر الى المستقبل دون ريبة أو عداة ، وتدخل عصرا جديدا اتسم بالتعاون المشمس ، لكي تبني على أساس من ثقافتها وتراثها المشترك . وساد المنطقة بالفعل شعور متنام بالامل والتفاؤل . لكن الآمال احبطت بالتدخل العسكرى الاجنبى في كبوتشيا الذى بدأ عشية ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

ولذلك ، فمن غير الممكن أن ننظر في مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا دون الرجوع الى الاحتلال العسكرى الاجنبى المستمر لكبوتشيا ، الذى نتج عنه عدم الاستقرار والصراع المسلح ، فضلا عن المعاناة البشرية ، التى لا ينكر أحد أنها لا تزال احداثا مفعجة في حياة أهالي جنوب شرق آسيا . وسيكون من غير المنطقي أيضا أن تتجاهل الخطر الواضح والقائم من داخل المنطقة نفسها والذى يهدد وجود بلدان من بلدان المنطقة . فالتفاغى عن الانتهاكات الواضحة للاعراف والمبادئ الدولية يعنسى فتح الباب على مصراعيه لعدم الاستقرار الاقليمي والكوارث في المستقبل .

ولذلك ترى تايلند والبلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا أن العائق الأساسي للسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا هو الحالة القائمة في كبوتشيا . وقد ورد اطار الحل العادل والدائم لمشكلة كبوتشيا في قرارات الجمعية العامة بشأن الحالة في كبوتشيا . كما تأخذ القرارات التى اعتمدها هذه الجمعية ، وكذلك اعلان ١٩٨١ الصادر عن المؤتمر الدولي بشأن كبوتشيا ، في الاعتبار المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك فييت نام ، وذلك بدعوتها ، من بين جلة أمور ، الى تقديم ضمانات بأن كبوتشيا المحايدة وغير المنحازة لن تشكل خطرا

على جيرانها . كما تطلعت قرارات هذه الجمعية أيضا الى مستقبل يمكن فيه لدول المنطقة بعد تسوية مشكلة كموتشيا ، أن تتعاون معا على بذل جهود لا قامة منطقة للسلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا ، لا تسهم في اقرار السلم والاستقرار في المنطقة فحسب بل وتسهم في اقرار السلم والأمن على صعيد دولي أيضا .

ولذلك ، فالمطلوب الآن بذل جهد صادق من جميع البلدان المعنية للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للحالة في كموتشيا . ومتى استعيد بالكامل استقلال وسيادة ووحدة اراضي كموتشيا ، فإن الجو في المنطقة سيكون ملائما لبذل مزيد من الجهود لتأمين سلم واستقرار وتعاون مستمر في المنطقة على أساس من الثقة وحسن النوايا المتبادلة . لقد كان حسن النوايا عنصرا رئيسيا في التخفيف من حدة توتر الحالة في الأحداث الأخيرة على طول الحدود بين تايلند ولاو . وستستمر دعوة الطرفين الى غبط النفس بغية تحقيق حل دائم لحالات سوء التفاهم والمشاكل التي نشأت . واننا في تايلند لعلنا ثقة من أن الصداقة القديمة قدم الاجيال مع لاو ، وروابط التعاون الوثيق بين شعبينا يمكن أن تتجدد من أجل منفعتنا المتبادلة ، ولصالح السلم والاستقرار في المنطقة ككل . كما أن الخلافات التي تنشأ بين بلدان جنوب شرقي آسيا يمكن حلها بدون شك عن طريق التعقل وحسن النوايا والصدق .

أما بالنسبة للبيان السابق الذي القاه الممثل السوفياتي ووجه فيه اتهامات كاذبة لتايلند بشأن هذه المسألة ، فأود أن أقول ببساطة ان هذا مثال ناطق على التدخل الخارجي في العلاقات الثنائية بين بلدان المنطقة ، ذلك التدخل الذي تكلم عنه ممثلو فييت نام في وقت سابق .

لقد حققت بالفعل البلدان الستة الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا السلم والاستقرار والتعاون فيما بينها وذلك عم السلم والاستقرار والتعاون الجزء الأكبر مسن منطقة جنوب شرقي آسيا وشمل الغالبية العظمى من شعوبها .

وما من سبب يدعو الى حرمان البلدان الأخرى من فوائد التعاون البناء مع الجزء الأكبر من منطقة جنوب شرقي آسيا . حيث أن ذلك يحقق صالح جميع شعوب المنطقة والمجتمع الدولي على السواء . ان تايلند وسائر الدول الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا على استعداد للانضمام الى البلدان الأخرى في السعي من أجل اقرار سلم دائم وعادل بالمنطقة . والفعل لا يزال الحوار قائما بين البلدان المعنية بالمسألة الكمبودية والقضايا الأخرى ، وهذا الحوار ليس بالجديد .

ومن ثم يود وفد بلادي أن يحث جميع الدول المهتمة بمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا على الانضمام الى الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية شاملة للمشكلة الكمبودية على أساس ميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة كخطوة أولى ضرورية لتهيئة مناخ من الثقة وحسن النوايا في جنوب شرقي آسيا ، الأمر الذي من شأنه أن يمكن بلدان المنطقة من أن تكفل لنفسها سلما مستقرا ودائما .

السيد ليانغ يوفان (الصين) (ترجمة شفوية من الصينية) : منسند
اسبوعين وعندما كانت الجمعية العامة تستعرض البند المعنون " الحالة في كمبوديا " ، أشار ممثلو العديد من البلدان صراحة الى ان السبب الجوهرى للتوترات القائمة في جنوب شرقي آسيا اليوم يكمن في الغزو والاحتلال الاجنبي للسلح لكمبوديا . ولذا اعتمدت الجمعية العامة مرة أخرى قرارا يطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوديا .
ومن الموصف أن السلطات الفيتنامية لم تقتصر فحسب على رفض الاصغاء لنسنداء المجتمع الدولي الداعي الى اقرار العدل بل انها تبادت الى أبعد من ذلك ، فهاجمت قرار الجمعية العامة واستمرت في تشويه حقيقة السبب الجوهرى للتوترات القائمة في جنوب شرقي آسيا بكل السبل الممكنة وذلك عن طريق استغلال البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " ، ونهبت نفسها نصيرة للسلم في المنطقة في محاولة لتضليل الرأي العام العالمي والتستر على اعمالها العدوانية في كمبوديا . ويتبين من كل ما تقدم انها تتشبث حتى اليوم بموقفها العدواني والتوسعي وانها لم تفعل أى شيء سوى التلاعب بمسألة كمبوديا .

وفي الواقع ، تحتاج منطقة جنوب شرقي آسيا الى السلم والاستقرار والتعاون الحقيقي لكن من الذى يقوض السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ؟ من الذى احتل كبريتشيا منذ سنوات وما زال يرفض الانسحاب حتى اليوم ؟ من الذى يتحكم في شؤون لا و الداخلية ويتدخل فيها ؟ من الذى لا يكف عن التعتدى على حدود تايلند ويحرض على حوادث اراقة الدماء ؟ ومن الذى دعا القوات البحرية والجوية التابعة لاحدى الدولتين العظميين الرئيسيتين الى الهند الصينية ، الأمر الذى يهدد سلامة منطقة غرب المحيط الهادئ بأسرها والممرات البحرية بين المحيطين ؟ أليس من الجلي أن هذا هو ما فعلته السلطات الغيبتنامية ؟

والأمر المضحك أن السلطات الغيبتنامية ما برحت تكرر قصتها القديمة الطففة عما يسمى بالتهديد الصيني وذلك للتستر على أعمالها العدوانية . بل أن مثلها أكد في الكلمة التي القاها في ٩ تشرين الأول / أكتوبر أن الجهاز العسكري الصيني العملاق هو ما يشكل " التهديد الحقيقي " لكل البلدان الآسيوية . وأى شخص لديه أبسط قدر من الادراك يعرف ان تحديد ما اذا كان بلد ما يشكل أم لا يشكل خطرا على جيرانه لا ينبغي على حجم القوات المسلحة لذلك البلد بل على اساس السياسات التي ينتهجها . وقد انتهجت الصين الجديدة طوال ٣٥ عاما ، أى منذ انشائها ، سياسة خارجية سلمية ، وناغلت من أجل صون السلم العالمي وتخفيف حدة التوترات الدولية ، وأبدت استعدادها دوما لاقامة علاقات ودية مع جميع بلدان العالم على أساس المبادئ الخمسة للتعایش السلمى . كما عارغت الصين دائما الحروب العدوانية ، وليست هناك حاجة تدعوها الى العسك وان أو التوسع في الخارج . وليس لديها جندي واحد يربط خارج اراضيها . فضلا عن ذلك فانه ، فيما يتعلق بعدد افراد القوات المسلحة ببلد ما بالنسبة لمجموع مساحته وتعداد سكانه فان القوات المسلحة لدى فييت نام تفوق من حيث النسبة المئوية ما لدى الصين ناهيك عن القوات الغيبتنامية التي تحتل البلدان الاخرى والتي يتجاوز عددها ٢٠٠ ألف جندي . واذا كان الغزو والاحتلال الصلح لبلد مجاور لا يعتبر انتهاكا للسلم وفقـا

للمنطق الفيتنامي الغريب ، فان اسرائيل وجنوب افريقيا تستطيعان بذلك أن تنصبا نفسيهما نصيرتين للمسلم .

ان الصين تتمتع بعلاقات ودية مع بلدان جنوب شرقي آسيا وليست لديها أية أطماع في تلك المنطقة . كما أن السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا لا يتوافقا ومصالح شعوب هذه المنطقة فحسب بل ومع مصالح شعب الصين أيضا . ومن ثم أيدت الصين دوما الاقتراح الذي تقدمت به بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودعت فيه الى انشاء منطقة سلمية حرة ومحايدة في جنوب شرقي آسيا ودعمت الموقف العادل الذي اتخذته بلدان جنوب شرقي آسيا لصون استقلالها الوطني وسيادتها .

وفيما يتعلق بالتوتر على الحدود الصينية الفيتنامية ، من المعروف ان ذلك التوتر من صنع السلطات الفيتنامية وحدها وان المسؤولية عنه لا تقع على عاتق الصين . ومتى كفت فيت نام عن استفزازاتها العسكرية ضد الصين ، سيعود الهدوء سريعا بامتداد الحدود . وقد تجشمت فيت نام عناء اثاره التوتر على الحدود الصينية الفيتنامية لتجعل منه قضية مثارة محاولة منها لا لتشتيت الانتباه عن غزوها لكبوتشيا فحسب ، بل ولتحقيق ما تستهدفه من تمزيق أوصال وحدة البلدان التي دعمت قوات المقاومة في كبوتشيا ومذر بذور الشقاق بين الصين وبلدان جنوب شرقي آسيا . بيد أن مخططاتها ستبوء بالفشل الذريع ان لن ينخدع بها أحد .

وتدرك السلطات الفيتنامية تمام الادراك ان اكان بينها بشأن ما تسميه بالتهديد الصيني لم يعد من الممكن أن تلقى اذنا صاغية ولذا فانها تعتمد بين الحين والحين الى القيام ببعض الايحاءات كاقتراح اجراء " حوار متعدد القنوات " بهدف الترويج لما تتردده من هراء يتمثل في الدعوة الى ما يسمى بالحوار الجماعي ، وعقد مؤتمرات دولية جديدة . بل وتحاول ان تستخدم بيان ما يسمى بالمؤتمر الثامن لوزراء خارجية بلدان الهند الصينية ، وهو المؤتمر الذي اخترعته فيت نام ذاتها ، كأساس لذلك " الحوار " ، ولنقل بصراحة ان هدفها الوحيد هو تحويل المسألة الكبوتشية عن المسار الصحيح الذي حددته

قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وعلان المؤتمر الدولي المعني بكبوتشيا ، واضفأا
المشروعية على احتلالها لذلك البلد وفرض نظامها العميل على المجتمع الدولي .
كما تجدر الاشارة ايضاً الى ان السلطات الفيتنامية ، لم تتردد ، في معرض
دفاعها عن اعمالها العدوانية والتوسعية في الهند الصينية عن تشويه حقائق التاريخ ،
ان تعتمد ادماج المراحل المختلفة من الاعوام الاربعة من تاريخ الهند الصينية فسي
فترة ما بعد الحرب مع حروب الهند الصينية الثلاث ذات الطبيعة المختلفة . وهي تصف
بلا استحياء غزوها لكبوتشيا وسيطرتها على لاوبانها حماية لسيادة هذين البلدين
واراضيها . وان تدعي انها تمثل بلدان الهند الصينية الثلاثة فقد احتكرت جميع حقوق
كبوتشيا ولا وفي الشؤون الدولية ، فهل ثمة تفسير آخر لكل ذلك الا ان السلطات
الفيتنامية باتت تعتبر هذين البلدين محميتين تابعتين لها ؟ .

ان صون السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا مسألة ملحة وخطيرة . وفيما يخص تلك القضية لا يمكن السماح لأى بلد أن يشوه الحقيقة ويخلط الحق بالباطل ويحول الاهتمام العام لخدمة أهدافه الخفية . لقد التزمت الحكومة الصينية طوال الوقت بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ، وهي على استعداد لمشاركة جميع البلدان والشعوب الأخرى المدافعة عن العدل والمحبة للسلام سعيها المستمر من أجل استتباب السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . لقد أيدت الصين باستمرار التوصل الى تسوية منصفة ومعقولة لمسألة كمبوتشيا في وقت مبكر ، ونعتقد أن مفتاح تلك التسوية يتمثل في الانسحاب الكامل لجميع القوات الفيتنامية من كمبوتشيا . وتود الصين أن تصبح كمبوتشيا بلدا مستقلا غير منحاز ومحايدا ينعم بالسلم بعد انسحاب قوات فييت نام . وقد أوضحت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا منذ فترة الطريق الصحيح لتسوية مسألة كمبوتشيا وتخفيف حدة التوترات في جنوب شرقي آسيا . واذا ما تخلت السلطات الفيتنامية عن سياستها العدوانية والتوسعية، وسحبت قواتها المعتدية من كمبوتشيا ووافقت على تسوية المسألة الكمبوتشية تمشيا مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واذ ذاك فقط ، تتحسن الحالة في جنوب شرقي آسيا ويعم السلم والاستقرار المنطقة بأسرها ويقضي على العقبات الأساسية التي تعترض طريق التعاون بين دول المنطقة . وهذا هو الموقف الحاسم للحكومة الصينية بشأن مسألة كمبوتشيا .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اقترحت فييت نام ، للسنة الخامسة على التوالي ، على الجمعية العامة النظر في البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " . وقد اجتمعنا وناقشنا تلك القضية خمس مرات ، ولم يعتمد أى قرار . فلماذا ؟
والجواب هو أن هناك مشكلة واحدة فقط تؤثر على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وهي الغزو والاحتلال الفيتنامي لكمبوديا . وتعيش بلدان رابطة أمم

جنوب شرقي آسيا في سلام مع بعضها البعض . ولم تكن هناك ، الى أن وقع الغزو الفيتنامي لكمبوديا في ١٩٧٨ ، مشاكل بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والهند الصينية . وتلك أيضا وجهة نظر الأمم المتحدة ، لأنها اعتمدت بأغلبية ساحقة كل عام قرارات تدعو فييت نام الى الانسحاب من كمبوديا . وإذا كانت فييت نام راغبة عن اخلاص في الاصغاء لآراء المجتمع الدولي بشأن جنوب شرقي آسيا - ونحن نفترض أن ذلك هو السبب في اصرارها على ادراج ذلك البند على جدول أعمال الأمم المتحدة كل عام - فاننا نحثها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كمبوديا .

لقد كررت فييت نام باستمرار في بياناتها بشأن هذا البند أفكارا بعينها . فهي أولا تدعي أن بعض التقدم قد أحرز في الحوار بين دول جنوب شرقي آسيا . وثانيا ، تشير الى قرارات حركة بلدان عدم الانحياز بشأن جنوب شرقي آسيا . وثالثا ، توضح أن عدم استقرار الحالة في جنوب شرقي آسيا نجم عن التدخل الخارجي وبخاصة من جانب اتجاهات الهيمنة الصينية . واسمحوا لي أن استجلي هذه الأفكار الثلاث .

تقول الفكرة الأولى الأساسية التي تطرحها فييت نام ان هناك حوارا متناميا بين دول جنوب شرقي آسيا ، ونحن نوافق على ذلك . فقد عقدت اجتماعات منتظمة بين وزراء خارجية العديد من دول جنوب شرقي آسيا . واستبعدت فييت نام عن قصد دولة واحدة من ذلك الحوار ، هي كمبوتشيا الديمقراطية بقيادة الأمير نوردم سيهانوك .

وإذا كانت فييت نام مخلصه حقا فيما تدعيه من رغبتها في أن يتواصل الحوار بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . فاننا ندعو فييت نام الى عقد اجتماع تشترك فيه دول الهند الصينية الثلاث الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الست في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الأعضاء في الأمم المتحدة لاجراء الحوار . وفور قبول فييت نام لذلك الحوار ، سيحرز تقدم كبير نحو التوصل الى حالة من السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . أما اذا قررت فييت نام رفض الحوار ، أمكن أن

نتساءل : لماذا ؟ لماذا يجب ألا تمثل كمبوديا في هذا الحوار حكومتها المشروعة ، التي اعترفت بها الأمم المتحدة ؟ فحتى فييت نام لم تطعن في وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية في السنتين الماضيتين .

ونحن في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن جنوب شرقي آسيا موشك على دخول عصر جديد من السلم والرخاء والاستقرار . وقد عملت دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على تنمية مجتمعاتها بصورة تدريجية ، عن طريق عملية —من التعاون الاقليمي الوثيق . وقد نجحت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لأنها قامت على مبدأ واحد بسيط هو احترام كل دولة من الدول الأعضاء السلامة الاقليمية والسيادة والاستقلال للدول الأعضاء الآخرين .

ونحن نرحب بتكوين منظمة مماثلة بين دول الهند الصينية الثلاث . بيد أن منظمة للهند الصينية لا يمكنها أن تنجح كما نجحت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الا اذا احترمت كل دولة من الدول الأعضاء فيها السلامة الاقليمية والسيادة والاستقلال للدول الأخرى الأعضاء . وعلى فييت نام أن تقوم بذلك بالنسبة لكمبوديا . واذا ما منحت فييت نام الاستقلال لكمبوديا ، فنحن على ثقة بأن بلدان الهند الصينية ستحقق أيضاً عصراً من السلم والرخاء والاستقرار ، مثلما فعلت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وربما تعين عليّ ان أدكر زميلي الفيتنامي بأن المبدأ الذي تقوم عليه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد أعلنه الزعيم الفيتنامي العظيم هوشي منه عندما قال " لا يوجد ما هو أغلى من الحرية والاستقلال " . واننا نحث فييت نام على منح كمبوديا حريتها واستقلالها .

والفكرة الثانية التي تشير اليها فييت نام باستمرار هي القرار الذي صدر عن اجتماعات حركة عدم الانحياز بشأن الحالة في جنوب شرقي آسيا . وذلك القرار ورد في فقرتين . واعتمدت الفقرتان للمرة الاولى في اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز

في نيودلهي عام ١٩٨١ . وتكرر اعتماد الفقرتين ذاتهما في كل اجتماع لاحق لحركة عدم الانحياز ، ولم تتغير الفقرتان خلال السنوات الثلاث الأخيرة . بيد أننا نتذكر أنه عندما وضعت صيغتهما للمرة الأولى في ١٩٨١ أعلنت فييت نام اعتراضها على الفقرتين لأنهما أشارتا إلى الحالة في كمبوديا . ومن ثم شعر بالحيرة إذا رفعت فييت نام للفقرتين في ١٩٨١ ثم موافقتها على الفقرتين نفسيهما اعتباراً من ١٩٨٢ . وهذه معضلة لم نتوصل إلى حل لها بعد .

وأخيرا ، فان فييت نام تدعي أن الحالة غير المستقرة في جنوب شرقي آسيا .
 قد نجمت عن التدخل الخارجي ، ولا سيما تدخل الهيمنة الصينية . ولقد سمعنا
 جميعا فييت نام وهي تتحدث مرارا وببلاغة عما تسميه التهديد الصيني . ونحن نتفق
 مع فييت نام في أن التجاور في الموقع مع جار كبير شيء لا يبعث على الراحة . غير أن
 القادة الفيتناميين قد اعتادوا أن يعلنوا منذ عقد واحد فحسب أن فييت نام والصين
 قريبتان الى بعضهما قرب " الشفاه من الأسنان " . ويبدو أن بعض الأسنان قد عضت
 الشفاه . ونعتقد أنه ما دامت فييت نام والصين متجاورتين جغرافيا فسوف تظلان بمثابة
 الأسنان من الشفاه . ولما كان التدهور الذي أصاب العلاقات بين فييت نام والصين
 لم يطرأ الا بعد غزو فييت نام لكبوديا ، فان انسحاب فييت نام من كمبوديا قد يؤدي
 الى حل تلك المشكلة الكبيرة التي تقلق فييت نام .

ونحن نتفق مع فييت نام أيضا في أن جنوب شرقي آسيا أصبح مركزا للتدخل
 الأجنبي . كما نتفق معها أيضا في ضرورة وقف ذلك التدخل ، بيد أننا مقتنعون
 اقتناعا جازما ، بأن التدخل الخارجي لن يتوقف الا عندما توافق فييت نام على حل
 مشكلة كمبوديا . وفييت نام بغزوها لكبوديا لم تقحم نفسها فحسب في خضم النزاع
 الصيني السوفياتي ، وانما أقحمت أيضا بقية منطقة جنوب شرقي آسيا . وكان من الحكمة
 لو أن فييت نام لم تقحم نفسها في هذا الصراع الدائر بين دولتين كبيرتين . ان
 البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا باقتراحها تسوية سياسية شاملة
 للمشكلة الكمبودية تأمل أن تخرج فييت نام وبقيّة جنوب شرقي آسيا من تورطهما في
 ذلك الصراع . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نحث فييت نام على تأييد تلك التسوية
 السياسية الشاملة .

وقد أشار ممثل الاتحاد السوفياتي في بداية الجلسة هذا الصباح الى تأييد
 سنغافورة وبقيّة دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للحكومة الشرعية لكمبوتشيا الديمقراطية .
 وليست بلدان الرابطة وحدها هي التي تؤيد نضال شعب كمبوتشيا وانما المجتمع
 الدولي أيضا . غير أننا نأسف لتأييد الاتحاد السوفياتي للاحتلال غير المشروع

المفروض على شعب كمبوديا من قبل قوات احتلال أجنبية . وهذا التأيد من جانب دولة عظمى زعزع السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وبما أن فييت نام تدعي أنها تسعى الى وقف التدخل الخارجي في شؤون منطقة جنوب شرقي آسيا ، فاننا بصراحة نشعر بحيرة ازاء اصرار فييت نام على الاحتفاظ بذلك البند في جدول أعمال الجمعية العامة كل عام . وتزعم فييت نام أن الغرض من هذه المناقشات هو تعزيز السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وتخفيض حجم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لجنوب شرقي آسيا . غير أنني عندما أنظر الى قائمة المتحدثين في هذه المناقشة ، اذا كانت القائمة التي لدى كاملة ، أجد أنها تضم فييت نام وهنغاريا وبولندا والجمهورية الديمقراطية الألمانية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتايلند والصين وسنغافورة وبلغاريا وماليزيا وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا ومنغوليا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وكوبا وكمبوتشيا الديمقراطية واليمن الديمقراطية ولاوس . وأشعر بالقلق لأننا اذا استبعدنا بلدان جنوب شرقي آسيا ، نجد أن غالبية المتحدثين المشتركين في هذه المناقشة ينتمون الى الكتلة السوفياتية ، ويبدو وكأن فييت نام تدعو الكتلة السوفياتية الى التدخل في شؤون جنوب شرقي آسيا . وهذا ما يشير قلقنا . وربما كانت فييت نام تزيد من الكتلة السوفياتية أن تقدم المساعدة الودية لجنوب شرقي آسيا . فاذا كان الأمر كذلك ، فإني أمل ألا تضطر شعوب جنوب شرقي آسيا لأن تفعل ما تفعله كثير من الشعوب المتدنية في أوروبا الشرقية ، فتصلي كل ليلة قبل أن تأوى الى فراشها داعية أن يقبها الله شر المساعدات الودية للاتحاد السوفياتي .

السيد شيلدوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : يولى وفد بيلوروسيا اهتماما كبيرا للقيام الجمعية العامة ببحث مسألة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، إذ أننا مقتنعون اقتناعا جازما بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تجعل تقييمها للحالة السائدة في المنطقة على أساس المواقف القائمة على المبدأ التي تهدف الى اقامة سلم وأمن دائمين ، والسعي الى

التوصل الى وسائل وأساليب عملية لتحقيق تسوية سلمية عادلة للمشكلة التي ظهرت في تلك المنطقة بسبب القوى الرجعية .
وهناك حاجة ملحة الى تحسين المناخ السياسي في ذلك الجزء من قارة آسيا ، لأن مهمة بناء السلم هناك تبين أنها عملية هشة وغير مستقرة . ان الأساليب التي اقترحتها بلدان الهند الصينية من أجل تطبيع العلاقات واقامة تعاون قائم على المصالح المشتركة بين بلدان المنطقة ، لم تقابل بعد بالاستجابة الصحيحة من الحانب الآخر .

وقد أوضحت الأحداث الأخيرة بجلاء تام كما كان الحال خلال العقـــود الماضية ، أن السبب الرئيسي للتوتر السائد في المنطقة هو التدخل المستمر للقوى الخارجية للامبريالية والهيمنة في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ، وانتهاكها لسيادة بلدان الهند الصينية وسلامتها الاقليمية . وتعتمد تلك القوى ، وهي أساسا الولايات المتحدة ، في تحقيق مصالحها الانانية في المنطقة على الدوائر الرجعية المحلية . وهم يثيرون الاحتكاكات باستمرار بين بلدان المنطقة ، مستغلين الخلافات والشك المتبادل الموروث عن الماضي ، متبعين اسلوبا للتخويف باستخدام التهديد الفيتنامي الملق . وهم يحاولون حث البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على تحويل الرابطة الى مجموعة سياسية عسكرية ، يفسحون لها مكانا في استراتيجيتهم التي تهدد قضية السلم ، ويحرضون تلك البلدان على أن تقوم بأعمال عدائية سافرة ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية ولاوس وفيت نام * .
والى جانب ذلك تحاول تلك القوى ، باستخدام مختلف الحيل الدعائية ، افساد قضية كمبوتشيا التي اختلقوها في البداية ثم استخدموها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجيرانها الأشقاء في الهند الصينية ، وأيضا للتأكد من أن الدوائر الحاكمة في بعض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تبقي على موقف المجابهة مع فيت نام ولاو وكمبوتشيا .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

A/39/PV.64

وأزاء الخلفية التي تشكلها هذه السياسة العدائية المكشوفة التي تمارسها القوى الامبريالية والتوسعية ضد شعوب جنوب شرقي آسيا ، فمن المؤسف أن هناك بعض الناس الذين ، رغم ما يعلنونه من قلقهم بشأن الحالة في تلك المنطقة من العالم ، لا يستنكفون من التخفي وراء الدعاوى الزائفة المناققة عما يدعونه من وجود خلافات في وجهات النظر في تقييم أسباب التوتر والحالة الراهنة في المنطقة .

وينطبق ذلك بشكل خاص على موقف بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منفردة .
لقد كانت هناك في السنوات الاخيرة فترات من الاتصالات النشطة بين بلدان الهند الصينية
وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تناولت مسائل تطبيع العلاقات فيما بينها ، ولكن هذه
الفترات بسبب الضغوط خارجية وباشتراك بعض القوى المتواجدة في تلك البلدان ، تخللتها
فترات أخرى من التوتر المتصاعد بشكل مصطنع .

ومن بين هؤلاء الذين يسرون بنشاط في هذا الاتجاه هناك بعض الدوائر فسي
تايلند التي جعلت من الأراضي التايلندية قواعد لتدريب وتسليح عصابات بول بوت وشركائهم
الذين يواصلون حتى اليوم تصعيد التوتر على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، وتايلند ولاو ،
حيث ارتكبوا أعمالا عدوانية احتلوا فيها ثلاث قرى في لاو . وتحاول تلك الدوائر أن تلعب
دور سيد الموقف ، و " الكفيل " فيما لو أمكن فرض خطة " للتسوية " على شعب كمبوتشيا من
داخل المنطقة نفسها ، ويضغط من الولايات المتحدة وشركائها ، تتيح هذه الدوائر
التايلندية المشاركة المباشرة لبلدها ، في أعمال عدائية ضد كمبوتشيا ، ولاو ، وفييت نام ،
كما تحاول اقحام بلدان أخرى من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذا الموضوع . وما من
شك في أن هذه الاعمال لا تخدم مصالح تايلند ، ولا المصالح الراهنة أو البعيدة الأجل
لشعوب تلك المنطقة .

ومن المعروف أن انتصار شعوب فييت نام ولاو وكمبوتشيا في نضالها البطولي الدامي
ضد المعتدين الأمريكيين وعملاتهم ، شكل نقطة تحول جذري في مصير شعوب بلدان الهند
الصينية ، وأوجد للمرة الأولى الظروف المواتية لتطبيع العلاقات والتعاون المثمر المتبادل
بين بلدان جنوب شرقي آسيا ، وبالدرجة الاولى بين بلدان الهند الصينية ، والبلدان
الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وهذا يضم بلدان المنطقة بكاملها تقريبا .

ومنذ ذلك الوقت ، اكتسبت هاتان المجموعتان من الدول قدرا من الخبرة فسي
علاقاتها فيما بينها ، أثبت ان الخلافات والتناقضات القائمة بينها أمر يمكن تخطيه اذا ما توفر
حسن النية ، وانه يمكن حلها وفقا لمبادئ التعايش السلمي بالجلوس الى طاولة المفاوضات .
ان الاستعمار في الماضي ، والحروب الامبريالية ، العدوانية ، والسياسة التوسعية
للمستعمرين الجدد بكل أنواعهم ، قد خلقت في هذه المنطقة كالمعتاد بعض المشاكل

المعقدة والشائكة . وتتطلب تسوية هذه الخلافات بعض الوقت ، نظرا لأن هذه القوى سواء من خارج المنطقة أو من الرجعيين في داخلها ، لن تستسلم دون مقاومة . وفي نفس الوقت ، اذا ما أبدت روح الموضوعية والتعقل في تقييم الحالة في جنوب شرقي آسيا ، فسوف نرى عددا من العوامل الايجابية ، يمكن أن تشكل ارضا صالحة للبحث عن الطرق والأساليب التي تحقق آمال جميع شعوب المنطقة وتطلعاتها في العيش في سلام ، وتوجيه جهودها نحو محاربة الفقر وتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المعروف أن التراث المشترك والروابط التاريخية والثقافية القائمة فيما بين بلدان هذا الجزء من العالم ، والظروف الاقتصادية والجغرافية المتشابهة ، وطبيعة مصالحها الأساسية المتطابقة ، تجعل من المرغوب فيه ، بل من الضروري بصورة مطلقة ، تضيق هذه الخلافات بينها والسعي الى التوصل الى حل سلمي للمسائل الخلافية المعلقة القائمة فيما بينها .

وهناك مجموعة كبيرة من المسائل تم تحديدها وأبدت بلدان المنطقة بشكل أو بآخر اهتماما بمناقشتها على نحو مشترك بغية التوصل الى حلول لها تكون مقبولة بصورة متبادلة . وبمقارنة المبادئ الأساسية التي يتبناها الطرفان في سياساتهما الخارجية ، من السهل أن نرى درجة معينة من التشابه .

ويجب الآن أكثر من أى وقت مضى ، أن يكون واضحا تماما أن التسوية السلمية والبنائة للمشاكل ، وتطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا ، لا يمكن أن يعتمدا الا على وقف التدخل الخارجي في شؤون هذا الجزء من العالم ، والاحترام المتبادل لسيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية ، وتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون ، والاعتراف بتساوى مصالح جميع الاطراف في صيانة السلم ، ومبدأ الا من المتساوى واحترام كل بلد للمصالح المشروعة للبلدان الاخرى .

ان أية محاولة من جانب أى بلد ، أو مجموعة من البلدان في جنوب شرقي آسيا ، بدعم خارجي أو بدونه ، لا جبار بلدان الهند الصينية على قبول شروط من جانب واحد ، ستفرض حتما وسيحكم عليها بالفشل . وهذا ينطبق بصورة كاملة على المواقف الاستفزازية المستمرة التي اثيرت حول ما يسمى " مسألة كمبوتشيا " والتي بمقتضاها جرت محاولات خلال

هذه الدورة أيضا لفرض نظام بول بوت الدموي على شعب كموتشيا ، هذا النظام الذي يتخفى في الوقت الحاضر ، في صورة طرف في " تحالف " .

لقد حان الوقت لأن نفهم أن اتجاه وضمون الاصلاحات التقدمية الاجتماعية والاقتصادية التي تطبقها شعوب بلدان الهند الصينية بما فيها بالطبع شعب كموتشيا لا رجعة فيها ، وسوف تستمر قدما سواء أمجب ذلك البعض أو لم يعجبهم .

ونعتقد ان بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا تهتم بتحسين المناخ في جنوب شرقي آسيا تماما كما تهتم بلدان الهند الصينية . ومن ثم فان السبيل الحقيقي الوحيد الذي يعمل طيه لايجاد منطقة تنعم بالسلم الحقيقي والاستقرار ، وتسير قدما نحو تحقيق تعاون شمر ، هو الحوار المباشر البناء ، بدلا من المواجهة المستفزة من الخارج ، وذل الجهود المشتركة للسعي نحو التوصل الى ايجاد الحلول المقبولة بدلا من تحقيق طموحات الهيمنة . ومن المعلوم أن دول الهند الصينية قد اظهرت استعدادها الثابت لاقامة علاقات طيبة مع الدول المجاورة ، ومع كل البلدان الاخرى ، بغض النظر من أنظمتها السياسية أو الاجتماعية ، طى ان تكون هذه العلاقات مرتكزة على أساس مبدأ التعايش السلمي . وتشيا مع سياستها المحبة للسلم ، قدّمت دول الهند الصينية خلال السنوات الخمس الماضية ، سلسلة من المبادرات البناءة والتدابير المحددة التي تهدف الى تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا ، وتحويل ذلك الجزء من العالم الى منطقة سلام وحسن جوار وتعاون . ويمثل البرهان الساطع على سياسة دول الهند الصينية المحبة للسلم ونهجها الواقعي والموضوعي في حل المشاكل الطحة في المنطقة ، في اقتراحاتها الجلية التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف ، وهي اقتراحات تقدّمت بها هذه الدول في المؤتمرين الثامن والتاسع لوزراء خارجية فييت نام ، وكموتشيا ، ولاو ، اللذين انعقدوا في فينتيان ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني /يناير وفي ٢ تموز/يوليه من هذا العام .

وتوفر هذه الاقتراحات امكانية التوصل الى حل شامل للمشاكل المتصلة بالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، والى حل هذه المشاكل جزئيا مع كل بلد طى حدة . وتعتمد هذه الاقتراحات على مبادئ التعايش السلمي بين الدول ، وعلاقات حسن الجوار ، وتنطلق من السلسلة القائمة بأن حدود بلدان الهند الصينية مع تايلند يجب أن تكون حدود

سلام وصداقة ، وأن جميع المشاكل المعلقة يجب أن تحل من طريق التفاوض . وقد لاقت هذه الاقتراحات التأييد من قبل اصحاب النوايا الحسنة الذين يتطلعون اليها كنهج عملي ومحدد لتخفيف التوتر في جنوب شرقي آسيا .

وقد أظهرت دول الهند الصينية ، في عام ١٩٨٣ استعدادها لأن تعتمد كأساس للحوار اقتراحات دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المقدمة عام ١٩٧١ لجعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلام وحرية وحياد خالية من تدخل أجنبي في أى شكل كان . وما لا شك فيه أن ما ييسر التغيرات الايجابية في جنوب شرقي آسيا تنفيذ بعض الاقتراحات المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، ولدان الهند الصينية ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وتشمل هذه الاقتراحات تدابير لبناء الثقة في الشرق الأقصى ، وإبرام اتفاقية بشأن عدم الاعتداء المتبادل وعدم استخدام القوة في العلاقات بين دول آسيا وحوض المحيط الهادئ ، وتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام وصداقة . وعلى ضوء ما قلته ، من الواضح انه ليس هناك أى افتقار الى الاقتراحات الواقعية الرسمية والمبادرات التي تهدف الى تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا ، وأود أن أشير هنا الى أن المحاولة التي قام بها توا ممثل سنغافورة من فوق هذه المنصة والرامية الى القاء ظلال الشك حول صدق موقف البلدان الاشتراكية ، هي محاولة لا قيمة لها .

(السيد شيلدوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ومهمتنا الرئيسية الآن هي أن نتأكد من أن تلك الاقتراحات لا تترك معلقة ففى الهواء دون أى هدف ، بل تطرح على بساط البحث وتجري بشأنها محادثات صريحة وصادقة ، مخلصه وهادفة ، بين بلدان الهند الصينية ، وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا . ويتعين على الأمم المتحدة أن تبذل كل ما فى وسعها لتهيئة الظروف المواتية لاجراء حوار بناء بروح تتسم بالواقعية وحسن النوايا من أجل تحقيق السلم والاستقرار والتعاون الحقيقي والدائم فى جنوب شرقي آسيا . وسوف تواصل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بذل جهودها لتعزيز ذلك الهدف .

السيد كاراسيميونوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية من الفرنسية) : يعلق وفد بلغاريا أهمية أساسية على مسألة السلم والاستقرار والتعاون فى جنوب شرقي آسيا . والحقيقة أن جنوب شرقي آسيا تشكل منذ أربعين عاما بؤرة من أخطر بؤر التوتر فى العالم . وينبغي لنا أن نلاحظ مرة أخرى انه لم يطرأ أى تحسن على الحالة فى جنوب شرقي آسيا ، وأن المناخ السياسى فى تلك المنطقة مازال يتسم بالخطورة والتوتر . ولا شك فى أن السبب الرئيسى لهذه الحالة يكمن فى تدخل القوى الخارجية فى شؤون دول المنطقة ، ومحاولات تلك القوى فرض ارادتها على شعوب هذا الجزء من العالم ، ومنعها من بدء حوار بناء فيما بينها .

ويبدو أن تلك القوى لم تتعظ بعد من دروس التاريخ ، ومن الآثار المأساوية التى نتجت من عدوانها على فبييت نام ، اذ تسعى لفرض سيطرتها على تلك المنطقة من خلال وسائل أخرى مستوحاة من سجلات الامبريالية .

لقد أثبت مسار الاحداث هذا العام مرة أخرى أن سياسة التدخل الامبريالى هي العقبة الرئيسية أمام تطبيع الحالة فى هذه المنطقة . وأحد جوانب هذه السياسة هو تطبيق المبدأ التقليدى ، فرق تسد ، وأبلغ تعبير من ذلك المبدأ هو مواصلة تلك القوى لجهودها التى ترمي الى تحريض بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ضد بلدان الهند الصينية لاثارة المواجهة بينها . وتستهدف تلك السياسة الامبريالية بلدان الهند الصينية الثلاثة بالذات . وفى سبيل تحقيق ذلك ، تلجأ قوى الامبريالية الى الساعى الحميدة للبلدان المجاورة ولأراضي تلك البلدان .

ومازلنا نرى استمرار التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية الذى يهدف الى تقويض منجزات شعب كمبوتشيا وزعزعة الاستقرار فى بلاده والاطاحة بحكومته الشرعية . وتوخيا لهذا الهدف ، قدمت الولايات المتحدة ومعض حلفائها مساعداتها النشطة والسخية لانشاء ما يسمى بحكومة الائتلاف فى تموز/ يوليه ١٩٨٢ ، والتي تمثل القناع الذى يتستر وراءه نظام بول بوت الاجرامي السابق .

وفي ضوء تلك الوقائع ، نعرب من أسفنا الشديد لأن المقعد الذى ينتهي بحق السى ممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية فى الأمم المتحدة ، مازال يحتله أشخاص أدا نهم التاريخ ، ولغظهم للجرائم التي ارتكبوها ضد شعبهم وضد الانسانية .

واثناء الاشهر القليلة الماضية كانت اراضي لا والدولة المستقلة ذات السيادة ، هدفا لأعمال عدوانية . وبدون ادنى قدر من الاستفزاز ، دخلت قوات تايلند اراضي لا وفي ٦ حزيران/ يونيه الحاضى . واحتلت ثلاث قرى . ومازال الاحتلال غير الشرعي لتلك القرى مستعرا منذ خمسة اشهر . وتعتبر هذه الاعمال العدوانية بمثابة تطورات مزعجة للحالة المعقدة والمتوترة التي تصود تلك المنطقة المضطربة ولن تؤدي الا الى تسعيم العلاقات بين البلدين المتجاورين .

وفي نفس الوقت ، تتزايد الضغوط على جمهورية فييت نام الشعبية ، والذات عن طريق شن هجمات مسلحة على اراضيها ، وشن حملة من الافتراءات تحت ذريعة وجود خطر فييتنامي ، تهدف الى النيل من صداقية فييت نام امام الدول الآسيوية الأخرى .

وبالمثل ، نرى أن هناك اتجاها خطيرا آخر يتمثل فى المحاولات المبذولة من أجل احياء النزعة العسكرية وتشكيل تجمعات عسكرية وسياسية جديدة فى جنوب شرقي آسيا ، ومنطقة المحيط الهادئ .

تلك هي ، فى رأينا ، الأسباب الحقيقية التي تثير التوتر والمنازعات فى جنوب شرقي آسيا ، وليست الحالة فى كمبوتشيا كما تزعم بعض الدوائر وتحاول اثباته .

وهذه الادعاءات هي نتيجة رفض تلك الدوائر الاعتراف بأن جمهورية كمبوتشيا الشعبية تقوم باصلاح وتعزيز الهيكل السياسي لبلدها ، وأن التغييرات التي حدثت فى حياة شعب كمبوتشيا لا رجعة فيها . لقد اختار هذا الشعب طريق تنميته ، ولن يستطيع أى سياسي منبذ أو أية قوة خارجية تغيير مصير هذا الشعب .

وتتمثل النتيجة الايجابية لاستمرار سياسة السلم وحسن الجوار بين بلدان الهند الصينية الثلاثة في التغيير الجذري الذي طرأ على الحالة في المنطقة . وسواء رضى البعض أم لم يرض ، فقد نشأ في جنوب شرقي آسيا مركز سياسي يمارس أثره الايجابي على العلاقات الدولية لصالح السلم والأمن . كما أن الاحترام الدولي لبلدان الهند الصينية آخذ في التزايد يوما بعد يوم ، وهذه حقيقة سياسية لا يمكن اغفالها .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أطن من فوق هذه المنصة أن جمهورية بلغاريا الشعبية تهدد ، ولن تكف من تأييد ، الجهود التي تبذلها بلدان الهند الصينية الثلاثة من أجل ازالة الآثار المؤلمة لماضيها الاستعماري ، مناء مجتمع اشتراكي جديد . وفي ضوء التدهور الحالي في الاوضاع الدولية ، أصبحت مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ذات أهمية متزايدة ، وتأثير على الاحداث العالمية أكثر من أى وقت مضى .

وجمهورية بلغاريا الشعبية على قناعة بأنه يمكن ايجاد السبل والوسائل التي تؤدي الى تطبيع الحالة في ذلك الجزء من العالم . وترى أن الخيار الوحيد المعقول والحقيقي من أجل التوصل الى حل شامل لمشاكل تلك المنطقة هو التهيئة التدريجية لمناخ الثقة والتعاون بين جميع بلدان المنطقة من طريق اجراء مفاوضات تستند الى مبادئ المساواة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام المصالح المشروعة لكل دولة .

ان الاقتراحات البناءة التي طرحتها بلدان الهند الصينية الثلاثة في مؤتمر قمة فيينيتيان الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، وأثناء الاجتماعات التسعة الدورية لوزراء خارجية تلك البلدان ، تشكل منطلقا طيبا للبدء في تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا . وتعرب جمهورية بلغاريا الشعبية من تقديرها البالغ لسياسة السلم النشطة التي تنتهجها جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وتهمد تماما الجهود الدؤوبة التي تبذلها تلك الدول ، والرامية الى اجراء حوار بناء مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

لقد أكدت تلك البلدان ، كدليل على حسن نواياها ، استعدادها لأن تقبل المقترحات التي قد تمها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ الى جانب مقترحاتها الخاصة التي قد تمها في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، بوصفها أساسا للمناقشة بين مجموعتي الدول . فضلا عن ذلك ، أعلنت جمهورية كمبوتشيا الشعبية عن استعدادها لعدم التمسك بحقها في المشاركة في المفاوضات ، وذلك بغية تسهيل البدء المبكر في عقد حوار بناء .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد تم هذا العام الانسحاب الثالث المتعاقب لقوات المتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا ، وذلك تمشيا مع الاتفاق المبرم بين جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان المبادرات البناءة لكل من فييت نام وكمبوتشيا ولاوس ، انما تفي بالمصالح الحيوية لشعوب جنوب شرقي آسيا . وهي تتسق ومبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة ، ومقررات بلدان حركة عدم الانحياز المصدرة في اعلان نيودلهي السياسي . وتلك المقترحات تستند أساسا الى فرضية منطقية مفادها أنه لا يوجد سبب موضوعي للعداء والمواجهة بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وان الخلافات والنزاعات القائمة بين هاتين المجموعتين من الدول انما تنجم عن مكائد ومؤامرات القوى الخارجية التي تعمل عامدة على تفاقم الحالة ، وذلك لمصلحتها الشخصية . وهذا هو مغزى النداء الملح الذي قد تمته بلدان عدم الانحياز ، اثر اجتماعها الذي عقد بنيويورك في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ ، لاقامة حوار من شأنه أن يمكن تلك البلدان من حسم خلافاتها وقراراتهم واستقرار دائمين في المنطقة ، وكذلك للقضاء على التدخل أو التهديد بالتدخل من قبل الدول الأجنبية . وتعرب جمهورية بلغاريا الشعبية عن ارتياحها لذاك النداء الهام الموجه الى جميع البلدان في المنطقة ، وهي تؤيد تمام التأييد لأننا نعتقد أنه يشير الى أكثر الطرق ملائمة لحل مشاكل المنطقة وهو ، الشروع فورا في المفاوضات دون شروط مسبقة ودون تدخل من الخارج .

ويعتبر وفد بلادى أيضا ، أنه بالرغم من الصعوبات والخلافات القائمة ، فان المشاورات

والاتصالات الثنائية الجارية بين مجموعتي الدول في المنطقة تبعت على التناوب . وهذا الاتجاه الايجابي جدير بالتشجيع والتأييد . لذا ، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين المجموعتين والذي يقضي بأن تمثلهما في المفاوضات كل من جمهورية فييت نام الاشتراكية واندونيسيا . كما نقدر تمام التقدير جهود جميع الدول التي ترغب في الاسهام بشكل أو بآخر في انجاح الحوار بين مجموعتي دول جنوب شرقي آسيا .

ووفد بلغاريا على قناعة بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تسهم في استتباب السلم والاستقرار في هذه المنطقة . لذا ، نعتقد أن المناقشة الجارية سوف تسهم في تطبيع الحالة في المنطقة ، وفي تحويلها الى منطقة حية للسلم والاستقرار والتعاون .

السيد زين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما سبق القول مرات عديدة في سياق هذه المناقشة ، فهذه هي المرة الخامسة التي تدرج فيها الجمعية العامة البند المعنون "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا" . كما أننا جميعاً نعلم أيضاً أن الجمعية لم تشرع في نهاية أى من المناقشات في الدورات السابقة في نظر مشروع قرار . بل الواقع انه لم يطرح أى مشروع قرار على الاطلاق ، وبدلاً من ذلك كانت الجمعية توافق على احوالة البند الى الدورة التالية . ويعتقد وفد بلادي انه في الظروف التي كانت سائدة آنذاك ، كان لهذا المقرر ما يبرره ، بل انه كان كريماً ، وسأشرح سبب ذلك فيما بعد . لذا ، يبدو لنا أن السؤال المطروح على الجمعية اليوم هو : هل تغيرت الظروف بما يبرراتخاذ مقرر آخر ؟ وللإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نسأل أنفسنا سؤالا قبله هو : ماذا كانت الظروف التي أدت الى اتخاذ ذلك المقرر بتوافق الآراء في دورات أربع سابقة للجمعية العامة ؟

في سياق المناقشة التي دارت في العام الماضي قال ممثل لاوس - بين جملة أمور :
 "إذا شئنا أم لم نشأ فهناك تيارات للفكر ووجهتان للنظر مختلفتان فـ"

هذا الصدد " . (A/38/59 ، ص ٩٩-١٠٠)

ونحن نوافقه على ما قال . الا أنه كان يشير فقط الى الخلافات بشأن السبب الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وهو ما أعزته لاوس وفييت نام بالدعوة الأولى الى سياسات دولتين غريبتين عن المنطقة - وأفضل ان أستعمل هذا التعبير المحايد بدلا من الأسلوب المثير الذي استخدمه زميلنا ممثل لاوس . ويعتقد وفد بلادي انه كان يتعين عليه أن يذهب أبعد من ذلك ، فيسجل انه كانت هناك أيضا خلافات بشأن الوسيلة المثلثية للمشروع في العمل . فمن ناحية ، أوضحت لاوس وفييت نام انهما كانتا على استعداد لاجراء محادثات عامة بشأن مشاكل السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وهذا موضوعات سترد فيها بشكل أو بآخر مسألة كموتشيا . ولا يزال هذا هو موقفهما . ومن ناحية أخرى ، تؤمن ماليزيا والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بل والواقع - الأغلبية الساحقة للأمم المتحدة ، كما أظهرت ذلك مرة أخرى في تأييدها لقرار الجمعية العامة ٣٩/٥ - بأن الأشياء الأساسية يجب أن تكون لها الأولوية ، أي ، لا بد - أولا وقبل كل شيء - من وضع حد للعدوان الفيتنامي على كموتشيا واستمرار احتلال فييت نام لها .

ونحن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - بطبيعة الحال - دائما على استعداد لاجراء محادثات . بل في الواقع ، لقد أجرينا على مر السنوات الخمس الماضية محادثات مع لاوس - بل والأهم - مع فييت نام ذاتها ، هنا في نيويورك وفي منطقتنا وفي أماكن أخرى ؛ فنحن نجري معهم محادثات فعلا وستستمر في ذلك . ولسنا بحاجة الى أن يبحثنا أحد على الاستمرار في عملية الحوار والمناقشة . ان الخلاف بيننا وبين لاوس وفييت نام ليس بشيء - ان اجراء محادثات ، فموضوع الخلاف هو ما ستتناوله هذه المحادثات .

هذه هي الظروف التي حدثت بالجمعية في الدورات الأربع الماضية الى عدم اعتماد أى مشروع قرار أو مقرر يتجاوز احالة المناقشة الخاصة بهذا الموضوع الى الدورة التالية . ان ، فالسؤال المطروح علينا الآن هو : هل تغيرت الظروف بما يبرراتخاذ أى مقرر آخر ؟ يعتقد وفد بلادي ان الاجابة على هذا السؤال بكل وضوح هي لا . فلا تزال الخلافات قائمة وهذه الخلافات - والأمر هنا يحتمل التكرار - ليست مجرد خلافات بين لاوس وفييت نام من ناحية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من ناحية أخرى . فالحقيقة هي -

وهي حقيقة حيوية - ان الخلافات قائمة بين لاوس وفيت نام والذالية الساحقة لأعضاء الجمعية العامة ، التي باعتمادها للقرار ٣٩/٥ ، الذي تتردد فيه أصداء قرارات مطابقة اعتمدت في الدورات الخمس السابقة ، تحت

"بلدان جنوب شرقي آسيا على أن تعتمد ، بمجرد تحقيق حل سياسي شامل للنزاع الكمبوتشي ، الى بذل الجهود مجددا من أجل إقامة منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا" . (القرار ٣٩/٥ ، الفقرة ١٢)

ويستتبع ذلك ، أنه اذا ما كان على الجمعية أن تتخذ أى قرار بشأن البند الحالى ، فالقرار الوحيد الذى تستطيع اعتماده بما يتمشى مع القرارات التى اعتمدت بشأن كموتشيا ، هو ان تحت فييت نام مرة أخرى على ان تستجيب في المقام الأول لنداءات المجتمع الدولي المتكررة ، وتسحب قواتها من كموتشيا ، وتعيد سيادة كموتشيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وتسمح لشعب كموتشيا بممارسة حقه المشروع في تقرير المصير . هذه هي حقاً النقاط التى تشكل نقطة الانطلاق التى لا غنى عنها لتحقيق السلم والاستقرار والتعاون فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا .

وبالرغم من ان بعض البيانات التى أدلى بها هذا الصباح تعطي الانطباع بأننا ندخل في مناقشة ثانية لمسألة كموتشيا ، فان وفد بلادي لا يعتقد انه ما يفيد هذه الجمعية كثيراً أن توجه ذلك النداء مرة ثانية في هذه الدورة . بل ان وفد بلادي يصر أيضاً على انه لا ينبغي السماح بأن تصبح هذه المناقشة ذريعة للالتفاف حول القرار الواضح الذى اتخذته الجمعية العامة في وقت سابق . ان الجمعية العامة باعتمادها القرار ٣٩/٥ ، والقرارات المماثلة المتخذة منذ عام ١٩٧٩ ، قد عبرت عن رأيها بوضوح تام بشأن البند المحدد المطروح أمامنا اليوم ؛ ويمكننا لذلك أن نؤكد أن هذا البند قد تم تناوله بالفعل واننا لسنا في حاجة الى القيام بأى شيء اضافي . هذا هو ما كنت أعنيه عندما قلت من قبل ان هذه الجمعية كانت كريهة لأنها ، بنظرها هذا البند ، تكون قد قبلت تصرفاً اجرائياً لا حالة المناقشة الى الدورة القادمة . ولن تثير ماليزيا أى اعتراض اذا ما تصرفت الجمعية بكرم مماثل هذا العام أيضاً .

ونحن نرى ذلك لأنه في الوقت الذى أوضحت فيه الجمعية العامة موقفها بجلال بشأن المسائل المثارة ، فاننا نعتقد انها - لصالح الوثام وحسن النية - ليست في حاجة الى الاسترسال في بحث هذه المسألة أكثر من ذلك في سياق المناقشة الحالية . ان ماليزيا ملتزمة بالفعل بمستقبل يسوده السلم والصداقة والتنمية في جنوب شرقي آسيا - وانا أستعمل هذا الأسلوب المستخدم في هذا البند ، وسوف نواصل العمل من أجل بلوغ هذا الهدف . ونحن نؤمن بإمكانية تحقيق هذا الهدف بمجرد وضع حد للعدوان الغيبتاني على كموتشيا الذى يعد تصرفاً غير حكيم وليس له ما يبرره .

وأزكر الجمعية ، في هذا الصدد ، بأن ماليزيا وغيرها من بلدان رابطة الأمم جنوب شرقي آسيا اعتمدت في عام ١٩٧١ اعلانا بشأن انشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا ، من شأنها تهيئة الظروف التي تفضي الى تحقيق السلم والوثام على الصعيدين الاقليمي ، والقضاء على التنافس بين الدول الكبرى ، على مجالات النفوذ ، ومنع اشتغال المنطقة مرة أخرى في صراعات لا ناقة لها فيها ولا جمل . بل اننا عندما انتهت حرب فييت نام غربي عام ١٩٧٥ ، قد منا يد الصداقة والتعاون الى فييت نام ولاوس ، ليس بالكلمات ، بل بالافعال ؛ وذلك بمساعدة تهما في جهودهما من أجل الانعاش الاقتصادي والتعمير . وبعد ذلك ، اعتمدت بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٧٦ معاهدة صداقة وتعاون في جنوب شرقي آسيا ، ودعت كل الدول الأخرى في المنطقة الى الانضمام لهذه المعاهدة . لقد كانت هذه خطوات محدودة ولموسة دعت هدف السلم والوثام في جنوب شرقي آسيا .

وانا كانت هذه الخطوات وعروض الصداقة قد أصبحت معلقة الآن ، فان ذلك لا يعود الى أسباب من صنعنا . ان العقبة الرئيسية كانت ولا تزال تتمثل في عدوان فييت نام على كموتشيا واحتلالها المستمر لها . ان النداءات الغامضة من أجل اجراء المفاوضات ؛ والمناشدات العامة من أجل مبادئ التسوية السلمية واحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وعدم العدوان ، والمساواة بين الدول ، والسلم ، والاستقرار والتعاون كلها تبدد وجفاء في مواجهة الواقع السائد في كموتشيا .

ان كيف يمكن لنا أن نتحدث بصدق عن السلم في الوقت الذي يوجد فيه ٢٠٠ مقاتل فييتنامي في كموتشيا ؟ كيف يمكن لنا أن نناصر الاستقرار مناصرة حقيقية عندما تكون الحكومة العالمية في كموتشيا ليست الا نظاما عميلا أقامته القوات الفيتنامية ؟ كيف نستطيع أن نعزز التعاون الحقيقي في وقت تفسد فيه فييت نام ، بعملها في كموتشيا ، الثقة المتبادلة بين دول المنطقة ، وتنتهك مبادئ ميثاق الامم المتحدة انتهاكا صارخا ؟ ومــــع هذا ، فبجرد ازالة العقبة المتمثلة في العدوان الفيتنامي على كموتشيا ، سيصبح الطريق المؤدى الى مستقبل أكثر سلما واستقرارا وتعاوننا في جنوب شرقي آسيا أكثر وضوحا .

ان أفضل وسيلة يمكن أن تضمن بها الجمعية بزوغ فجر ذلك اليوم هي تذكير
فيمت نام بأن هناك ، في المقام الأول ، قرارات للجمعية العامة تتعلق بكميوتشيا لاند من
تنفيذها . وللأسباب التي أشرت اليها ، لا يصرفدى على أن تكرر الجمعية ذلك النداء
مرة أخرى أثناء نظرها في هذا المند ، مهما كانت الأسباب التي تحرر ذلك . ولكن لا ينبغي
لها ، على الأقل ، أن تقوم بأي شيء من شأنه أن يفتح النداء الذي سبق أن وجهته مرارا
وتكرارا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠